الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الاثنين
07 جمادى الأولى 1437
15 فبراير 2016
العدد 782

04
تعديلات حكومية على استقلال القضاء

05
5 نواب يقترحون تعديل قانون الخطة الخمسية

16
انطلاق البرنامج التدريبي الثاني لحرس المجلس

توجه إلى أنقرة في زيارة رسمية يلتقي خلالها أردوغان

الغانم: رفاهية المواطن هدفنا وسننجح في تجاوز أزمة العجز

اجتماع مع الحكومة السبت ولن يقر أي قرار قبل إشراك مؤسسات المجتمع المدني

الغانم مترئسا اجتماع اللجنة المالية أمس بحضور رئيس الوزراء

اكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الحلول الاقتصادية لأزمة العجز المالي التي تعاني منها الميزانية العامة حاليا لايمكن ان تكون على حساب المواطن البسيط لافتا الى ان استمرار الوضع الحالي فيه ضرر على المواطن الا اننا واثقون في تجاوز هذه التحديات الاقتصادية لان نيتنا صادقة.

وقال الغانم عقب اجتماع موسع عقدته اللجنة المالية برئاسته وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وعدد من الوزراء والنواب ان الأيدي المرتجفة لا تنفع في اتخاذ القرار لافتا الى ان الهدف من الاصلاحات الاقتصادية زيادة الإيرادات وأن يكون المواطن شريكا في مشاريع الـB.O.T.

واضاف الغانم أن رئيس الوزراء أكد على أن من لا ينفذ التوصيات سيتم أخذ الإجراء المناسب حياله لافتا الى أنه سيكون هناك اجتماع يوم السبت المقبل مع الحكومة ولن يقر أي قرار في هذا الصدد قبل إشراك مؤسسات المجتمع المدني داعيا المواطنين إلى المشاركة باقتراحاتهم عبر بوابة ساهم بالتشريع.

وأكد أن التصريحات وحدها لن تكفي لحل الازمة الاقتصادية وأن الهدف الاساسي من هذه الحلول هو إبقاء الرفاهية للمواطنين هدفنا الأساسي.

واستطرد قائلا: إذا كان قدرنا هو معالجة أخطاء مجالس وحكومات سابقة فلعل من حكمة الله أن نكون في هذا الموقع حاليا إذ لا يمكن أن نستمر كدولة على النمط الاقتصادي ذاته الذي يعتمد على بيع النفط لدفع الرواتب مضيفا: لا وقت لدينا للتكسبات السياسية لأن وقتنا كله مخصص لمصلحة الوطن والمواطن ولن نهرب كما هرب غيرنا في السابق.

إلى ذلك، توجه رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم على رأس وفد برلماني أمس الى العاصمة التركية أنقرة وذلك في زيارة رسمية تلبية لدعوة رسمية من نظيره التركي اسماعيل كهرمان.

ومن المقرر ان يجري الغانم والوفد المرافق له خلال زيارته سلسلة من المباحثات تشمل رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان اضافة الى مباحثاته مع كهرمان.

كما سيعقد الوفد البرلماني الكويتي اجتماعا مع رئيس وأعضاء لجنة الصداقة التركية الكويتية بالبرلمان التركي .

ويرافق الغانم خلال زيارته كل من النائبين كامل العوضي وأحمد القضيبي .

تفاصيل (ص03)

المطاوعة: الأمير الراعي الدائم للقضاء والعدالة

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة أن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد هو الراعي الدائم للقضاء والعدالة. وأشاد بالدعم والاهتمام اللامحدودين بمرفق القضاء ودور العدالة ومنها مبادرة سموه بتشييد مجمعي محاكم الجهراء والرقعي حيث تم إنجازهما في وقت قياسي بحدود الـ20 شهرا

جاء ذلك في تصريح أدلى به المستشار المطاوعة لكونا وتلفزيون الكويت امس عقب جولة تفقدية قام بها لمبنى مجمع محاكم الرقعي رافقه فيها وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع ورئيس الشؤون المالية والإدارية في الديوان الأميري عبدالعزيز اسحق.

تفاصيل (ص15)

العلي: لا مساس بالتموين والخبز

نفى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي وجود اي تقليص في محتويات البطاقة التموينية او اي توجه لذلك في الوقت الحالي. مشددا على المحافظة على اسعار الخبز الكويتي وتقديمه للمواطنين والمقيمين باسعار مناسبة لما له من اهمية كبرى تمس كل من يعيش على ارض الكويت.

وقال العلي إن الاجراءات الخاصة بترشيد الدعومات وخفض الانفاق يتم دراستها في مجلس الامة مشددا على انه لم يتم اتخاذ اي اجراء من شانه التاثير على مدخولات المواطنين.

أبل: السكنية ملتزمة بجدول التوزيعات

أكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر أبل التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بجدول التوزيعات خلال السنة الحالية كما هي الحال في السنة الماضية عندما وزعت 12 ألف وحدة سكنية.

وقال أبل في تصريح للصحافيين على هامش حفل تكريم قيادي المؤسسة إن المؤسسة تحرص على توفير الرعاية السكنية للمواطنين بتوجيهات من سمو أمير البلاد وذلك وفق الانظمة والقوانين المطروحة وحسب مشاريع التنمية.

تفاصيل (ص14)

ملف «الدستور»

الاقتراحات برغبة في الحياة البرلمانية

- الفصل الأول: 312 اقتراحا برغبة منها 143 مشتركا
- الفصل الثاني : 153 اقتراحا برغبة قدمها 39 نائبا
- الفصل الثالث: 219 رغبة منها 48 بشأن المرافق
- الفصل الرابع: 171 اقتراحا برغبة قدمها 42 نائبا
- الفصل الخامس: 770 رغبة منها 2 لرئيس المجلس

تفاصيل (ص06-10)

تلفزيون المجلس

محمد طنا:
التوصيات التي تحقق إصلاحا حكوميا أفضل من طرح الثقة بالوزير

تفاصيل (ص11)

الأمير استقبل ولي العهد ورئيسي مجلسي الأمة والوزراء

سمو الأمير مستقبلا سمو ولي العهد

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر السيف صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.كما استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم واستقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

كما استقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

ولي العهد استقبل الغانم والمبارك وعددا من الوزراء

سمو ولي العهد مستقبلا سمو الشيخ جابر المبارك

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم واستقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء واستقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد كما استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح

واستقبل سمو ولي العهد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود.

كما استقبل وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى.

مشعل الأحمد: الحرس الوطني حريص على معاونة أجهزة الدولة

أكد نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد حرص الحرس الوطني على معاونة أجهزة الدولة لحماية المرافق الحيوية والمصالح الاستراتيجية للدولة.

جاء ذلك في بيان صحافي للحرس الوطني لدى استقبال الشيخ مشعل الأحمد للمدير العام للادارة العامة للجمارك خالد السيف حيث تم بحث سبل التعاون المشترك بين الحرس الوطني والإدارة العامة للجمارك.

ونقل البيان عن الشيخ مشعل تاكيده حرص الحرس الوطني على توطيد العلاقة بالإدارة العامة للجمارك التي تتمثل في قيام الحرس بدوره الوطني في معاونة أجهزة الدولة ذات الطابع الفني والاستراتيجي من خلال التمارين المشتركة لزيادة كفاءة موظفي الجمارك وتبادل الخبرات.

وأشار الشيخ مشعل إلى أن ذلك يأتي تطبيقا لبنود الوثيقة الاستراتيجية 2020 التي تنص على قيام الحرس الوطني بمساندة وإمداد أجهزة الدولة من المؤسسات والوزارات لاسيما الحيوية منها.

وأضاف أن التمرين الأخير الذي تم بين الجانبين سيكون نواة لمزيد من التعاون في المستقبل تنفيذا لرؤية القيادة العليا في الحرس الوطني بضرورة معاونة أجهزة الدولة على حماية المرافق الحيوية والمصالح الاستراتيجية للدولة.

من جهته اشاد السيف بمبادرات الحرس الوطني في خدمة المجتمع وحرص قيادته على دعم مختلف المؤسسات مؤكدا استعداد الجمارك للتعاون المشترك لزيادة كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف المأمولة.

وحضر اللقاء قائد الحماية والتعزيز في الحرس الوطني اللواء الركن فالح شجاع فالح ومدير ديوان نائب رئيس الحرس الوطني اللواء جمال الذياب.

مشعل الأحمد في لقطة جماعية مع وفد الجمارك

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

اللجنة المالية ناقشت في اجتماع برئاسته وحضور رئيس الوزراء تجاوز أزمة العجز المالي

الغانم: الإصلاح الاقتصادي ضرورة حتمية ولن يكون على حساب المواطن

ترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس الاحد اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وذلك بحضور رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح والفريق الحكومي المكلف بقضايا الاصلاحات الاقتصادية العامة.

وبحث الاجتماع الذي حضره رئيس وأعضاء اللجنة المالية وعدد من النواب إضافة الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ووزير الاشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير ووزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ووزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط واستيضاح رؤية الحكومة بشأن هذا الملف إلى جانب وضع الخطوط العريضة لاجتماع اللجنة مع أعضاء الفريق الحكومي المقرر عقده يوم السبت المقبل.

وحضر الاجتماع كل من رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي ورئيس الجهاز الفني للمجلس الاعلى للتخصيص الشيخ فهد سالم الصباح ونائب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية علي البدر ووكيل وزارة المالية خليفة حمادة والوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة في وزارة المالية صالح الصرعاوي وعضو المجلس الاعلى للتخصيص د. صلاح المزيدي ومدير مكتب البنك الدولي في دولة الكويت د. فراس رعد ومدير المكتب الفني في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص فضيلة الحسن.

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم أن اتخاذ القرارات الإصلاحية لن يكون على حساب المواطن البسيط مشيرا في الوقت نفسه الى ان استمرار الوضع الاقتصادي الحالي دون اتخاذ القرار للاصلاح الاقتصادي الشامل سيؤدي إلى نتائج كارثية على المواطن مضيفا اننا بحاجة الى قرار ورؤية واضحة قابلة للتطبيق والتحويل الى واقع عملي ملموس مرتبط ومقرون بتواريخ.

وشدد على أن من لا يستطيع ان يحقق هذه الاهداف وفق هذه التواريخ فعليه أن يرحل ويأتي من يستطيع أن يحقق هذه الأهداف. وطالب الغانم بضرورة العمل على مواجهة التحديات الاقتصادية كافة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب وقال الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين عقب حضوره اللجنة المالية بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وبعض الوزراء ان هذا الاجتماع يأتي بناء على التكليف الصادر من المجلس الى مكتب المجلس لمناقشة التحديات الاقتصادية مشيرا الى ان مكتب المجلس كلف اللجنة المالية أن تكون في حال انعقاد دائم لمناقشة هذا الموضوع. واضاف اننا نؤكد أن كل الحلول الاقتصادية التي ستنتج عن هذه الاجتماعات لا يمكن أن تكون على حساب المواطن البسيط وهو ما ذكرته سابقا من أن استمرار الوضع الحالي سيتسبب بأكبر ضرر على المواطن وجيبه، وقال: كلامي واضح من البداية وسوف نستمر فيه ومصرون عليه وعازمون على مواجهة التحديات الاقتصادية كما نجحنا ونجح هذا المجلس في تجاوز العديد من التحديات السياسية السابقة خصوصا عندما راهن البعض على فشل هذا المجلس وأعلن الغانم عن اجتماع آخر

يعقد يوم السبت المقبل لمواصلة مناقشة ما تم طرحه أمس وسيتم توجيه الدعوة لجميع الاعضاء وسيتم دعوة اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط وديوان المحاسبة والذي تكشف تقاريره أوجه الخلل في الجهات الحكومية مؤكدا انه لن يتم اتخاذ القرار النهائي قبل إشراك مؤسسات المجتمع المدني. وأشار الى ان مجلس الامة يفتح ابوابه للجميع للادلاء بدلوه سواء من خلال التواصل المباشر أم الموقع الالكتروني للمجلس.

واوضح ان مجلس الامة نجح في وضع حلول للقضية الاسكانية منذ البداية في وقت كان البعض يراهن على فشل المجلس في تحقيق هذا الانجاز مضيفا: ان كان قدرنا هو معالجة اخطاء مجالس وحكومات سابقة فلعل من حكمة الله ان نكون في هذا الموقع في هذا الوقت بالذات إذ لا يمكن ان نستمر كدولة على النمط الاقتصادي ذاته بالاعتماد على بيع النفط لدفع الرواتب. واكد ان استمرار الاختلالات الاقتصادية يهدد على المستوى القريب وليس البعيد بإفلاس الدولة قائلا الصدق منجاة ونحن سنكون واضحين وشفافين مع كل المواطنين وبأن استمرار الوضع الحالي سيتسبب بضرر على المواطنين. مشيرا الى ان لدينا طرقا عديدة تزيد من دخل المواطن وتعالج في الوقت نفسه الاختلالات الاقتصادية ولن نلتفت الى من يجتزىء تصريحاتنا او يتصيد الاخطاء فلا وقت لدينا للتكسبات السياسية لان وقتنا كله مخصص لما فيه مصلحة الوطن والمواطن ولن نهرب كما هرب غيرنا في السابق وتساءل اين كان المسؤولون الذين ينتقدون مجلس الامة عندما كانوا على رأس مسؤولياتهم ولماذا لم يتخذوا القرارات التي يطالبون بها الآن؟ واوضح ان قضيتنا ليس رفع الدعم من عدمه باعتبارها جزئية بسيطة في اطار الحل المنشود مشيرا الى ان قضيتنا هي معالجة كل الاخلالات الاقتصادية مع ما يصاحب ذلك من اعادة النظر في الايرادات والمصاريف. واضاف: اننا نتكلم عن حزمة اقتصادية متكاملة تهدف الى إيقاف الهدر في العديد من الوزارات ومؤسسات الدولة وتشمل زيادة ايرادات المواطنين من دون ان يشكل ذلك عبئا على الحكومة او الباب الاول بالاضافة الى ترشيد الانفاق دون ان يكون على حساب المواطن البسيط. وقال: نريد ان يستفيد المواطن من زيادة ايرادات الدولة متسائلا؛ لماذا لا يستفيد المواطن من هذه الزيادة ليكون شريكا في كل مشاريع الدولة مثل البي او تي والخصخصة وغيرها من المبادرات التي يجب ألا تقتصر على عدد قليل من الافراد حتى لو كان ذلك وفقا للقانون ونريد ان يكون المواطن شريكا في القطاع العام وليس اجيرا.

وأكد ان تحقيق هذه الامور يحتاج الى ارادة صلبة إذ لا تنفع الايادي المرتجفة ولا القرارات المترددة في تحقيق هذه الامور مشيرا الى ان الاجتماع استعرض خارطة الطريق ولم يتم التطرق لامور فنية محددة وذلك تحضيرا لجلسة مجلس الامة المقبلة التي ستناقش التوجهات النهائية لهذه القضية. وقال ان تنفيذ هذه التصورات مسؤولية الفريق الحكومي المعني ومن لا يستطيع تنفيذها فعليه ان يرحل سواء كان وزيرا أم مسؤولا وهو ما أكده سمو رئيس مجلس الوزراء بنفسه مضيفا: لا عذر لمن لا يستطيع التنفيذ وإن كانت لدى الحكومة صعوبات فنية معينة أو تحتاج إلى تشريعات قانونية فلتبلغ مجلس الأمة بها فإن كانت هذه المطالب مستحقة فلا مانع لدينا من اقرارها ومجلس الامة لن يصبر الى مالا نهاية فاذا لم يصدر القرار في وقته فلا قيمة له.

وبسؤاله عن دور المجلس اتجاه التصورات الحكومية في شأن معالجة الاختلالات الاقتصادية وترشيد الدعوم اكد الغانم ان الحكومة لن تنفرد بقراراتها قبل الرجوع الى نواب مجلس الامة الذين يحملون هموم المواطنين الذين يمثلونهم داخل قاعة عبدالله السالم وان تأخذ الحكومة بتوجهاتهم وملاحظاتهم.

وحول موعد البدء بعملية الاصلاحات الاقتصادية قال الغانم نحن بدأنا فورا حيث ستستمر اللجنة المالية البرلمانية باجتماعاها على ان تجتمع بالحكومة يوم السبت المقبل ونأمل ان تقدم تصورها في وقت سريع مؤكدا ان تقديم الحكومة لتصوراتها النهائية لا يعني تغيير الحال فورا انما توجيهه الوجهة الصحيحة والتي سوف تستغرق وقتا حتى يشعر المواطن بالاصلاحات

واضاف الغانم انه بدون اتخاذ القرار أوضح التصور بشفافية كاملة مع اشراك المواطن في هذا الامر لا يمكن ان نشعر بالاصلاح ولو بعد حين.

وجدد الغانم تأكيده أن ارادة الكويتيين الصلبة قادرة على تخطي كل التحديات مشيرا الى ان الحلول موجوده وليست مستحيلة او صعبة انما تحتاج مواجهة ومصارحة ومكاشفة مع الجميع حيث إن هناك دولا لا تملك ثروات واستطاعت تحقيق الرفاهية لشعوبها.

وقال انه من المقرر ان تقدم الحكومة تصورها خلال جلسة الاول من مارس وان لم يتم ذلك فخلال الجلسة التي تعقبها مشيرا الى اهمية ان نعترف بأخطائنا وان نضع الحلول الواقعية حيث ان التصريحات لوحدها لا تكفي كما ان الانتقاد وانا جالس بالبيت امر لن يحل مشكلة المواطن وان تصيد الاخطاء فقط دون وضع الحلول الواقعية لن يفيد المواطن.

واضاف نحن سوف ننشغل في هذه الفترة فقط فيما يهم المواطن وهمومه وان نكون واضحين وصريحين مع المواطنين وبشفافية تامة مشيرا الى ان استمرار الوضع الحالي على ماهو عليه سيدمر الوطن والمواطن.

وشدد على ان وضع الحلول لن يكون على حساب المواطنين وان الهدف الاساسي والرئيسي لنواب الامة هو تحقيق الرفاهية للمواطنين.

واضاف ان الفريق الحكومي ملزم بعد اتخاذ التوصيات بتنفيذها حيث اكد سمو رئيس الوزراء ان الوزير الذي لا يستطيع تنفيذ التوصيات ان يرحل مشيرا الى ان التصورات والاهداف قصيرة الامد ستكون مرتبطة بتواريخ وسيكون تقييمها سهلا من خلال الاجهزة الحكومية المعنية ومن لا يستطيع تحقيق تلك الاهداف فعليه ان يترك المجال لغيره من الكفاءات من ابناء الشعب الكويتي القادرين على تحقيق طموحات هذا الشعب.

واعرب الغانم في ختام تصريحه عن الامل في ان تقود هذه الآلية التي انتهجها المجلس الى تحقيق الهدف المنشود كما تحقق في العديد من الملفات كنجاح المجلس بالجانب التشريعي وتوجيه الملف الاسكاني لوجهته الصحيح والتصدي للتحديات السياسية كما سننجح في التصدي للتحديات الاقتصادية وأن نتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقنا في هذا الوقت وسنكون مخلصين لابناء الشعب الكويتي وان ننقل البلاد من وضع الى وضع افضل.

وحول زيارته الرسمية الى انقرة اكد الغانم عمق العلاقات بين مجلس الامة الكويتي والبرلمان التركي مبينا ان هذه الزيارة تأتي تلبية لدعوة من رئيس البرلمان التركي الكبير حيث من المقرر بحث العديد من الموضوعات بين الجانبين كما من المقرر لقاء الرئيس التركي رجب طيب اردوغان واشار الى ان الوفد البرلماني سيعود الى البلاد غدا الثلاثاء ليواصل اجتماعاته فيما يتعلق بمعالجة الاختلالات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاصلاحية الشاملة.

الغانم مترئسا اجتماع اللجنة المالية بحضور رئيس الوزراء

المبارك: عقوبات لمن لا يطبق سياسة الترشيد

في غضون ذلك أكد سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء أن أي مسؤول في الجهاز الإداري غير قادر على تطبيق سياسة ترشيد الانفاق ووقف الهدر سنتخذ بحقه أقصى العقوبات وسنقوم بانهاء خدماته كبر كان أو صغر مشددا على انه لن يشاور احدا في ابعاد المقصرين فالجميع الآن على المحك وزراء ومسؤولين إن لم يستطع أي منهم تحقيق رؤيتنا في الترشيد ووقف الهدر فلا مكان له بيننا.

وقال سموه خلال اجتماع اللجنة المالية البرلمانية لمناقشة موضوع اصلاح الاوضاع الاقتصادية المسؤولية مشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ولن نستطيع الإصلاح ما دام هناك جهاز حكومي غير قادر وادارة مترهلة، علينا ان نبتدىء بالإصلاح بخطوات موزونة تعالج الترهل وتقضي على كل ما يعطل ما ننشده من اصلاح ودون المساس بحقوق المواطن وأجيالنا القادمة.

ودعا سموه النواب واعضاء اللجنة المالية البرلمانية الى ان يضعوا الكويت نصب اعينهم قائلا: احنا ما نبي غير ترشيد الانفاق مشيرا إلى أن هناك دولا اتخذت الاجراءات التصحيحية وبدأت بالإصلاح . وأشاد سموه بجلسة مناقشة الأوضاع الاقتصادية الاسبوع الماضي مشيدا بكلمات النواب والتي كانت تصب في مصلحة الكويت مضيفا وانا استمع للنواب تذكرت مقولة أمير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم طيب الله ثراه اول ما افتتح قصر السلام اذا طال اللحاف مددت رجلي واقصرها اذا قصر اللحاف.

كما أشاد سموه بكلمة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في ذات الجلسة عندما قال ان هذا قدرنا وبالفعل هذا قدرنا مؤكدا على ضرورة ان نكون عند حسن ظن صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه وهو يأمل خيرا من اجتماعنا في الاصلاح الاقتصادي.

التشريعية: الحكومة قدمت تعديلات على قانون استقلال القضاء

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

بدأت اللجنة التشريعية البرلمانية أمس مناقشة المشروع الحكومي والاقتراحات النيابية المتعلقة باستقلالية القضاء.

وقال مقرر اللجنة أحمد القضيبي إن اللجنة عقدت امس اجتماعا حضره ممثلون عن وزارة العدل وشرعنا في مناقشة الاقتراحات النيابية والمشروع الحكومي المتعلقة باستقلالية القضاء مضيفا: أبلغنا ممثلي العدل ان هناك تعديلات سيتم الاتفاق عليها بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وسترفع إلى مجلس الأمة الأسبوع المقبل.

وأعلن القضيبي ان التعديلات متنوعة وستشمل بعض المواد التي طالبت التشريعية بإجراء تعديل عليها مبينا أن الاقتراحات النيابية الدستورية سيتم دمجها مع المشروع الحكومي وتصاغ في تقرير واحد وتعرض تاليا على مجلس الأمة.

وبخصوص مخاصمة القضاء قال القضيبي: سنركز حاليا على استقلالية القضاء وبعد الانتهاء منه نناقش مخاصمة القضاء .

وتضمنت التعديلات الحكومية 13 بندا وجاءت كالآتي:

أولا: الابقاء على تسمية المشروع بقانون تنظيم القضاء.

ثانيا: الموافقة على ان يرفع الى سمو رئيس مجلس الوزراء النظر في أمر بقاء المادة الثانية من المشروع الاصلي المقترح من المجلس الاعلى للقضاء بشأن تقاضي رئيس المجلس الاعلى للقضاء المرتب المقرر لرئيس مجلس الوزراء او رئيس مجلس الامة أيهما أكبر وتقاضي اعضاء المجلس من القضاة مرتب الوزير.

ثالثا: الاتفاق على ان يحل محل وكيل وزارة العدل في تشكيل مجلس القضاء أمين عام المجلس عضوا في المجلس ويعين بدرجة وكيل وزارة مساعدة على الأقل.

رابعا: الموافقة على الابقاء على حق وزير العدل في الاشراف على القضاء والنيابة العامة طبقا لنص القانون الحالي في المادتين 35 و60.

خامسا: الموافقة على الابقاء على أن يكون تعيين الوظائف القيادية بالقضاء بمرسوم بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء دون استلزام موافقة المجلس المادة 20 من المشروع.

سادسا: الابقاء على النص الاصلي الذي يخصص اعتمادات مالية للقضاء ضمن القسم الخاص بوزارة العدل في ميزانية الوزارات دون الاخذ باقتراح المجلس الاعلى للقضاء بوجود ميزانية سنوية ملحقة.

سابعا: ورد في اقتراح المجلس الاعلى للقضاء ان يكون للمجلس اختصاصات مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية بالنسبة للقضاة واعضاء النيابة العامة غير انه بعد المناقشة اقترح ممثلو المجلس الاعلى للقضاء ان يعهد بهذا الاختصاص الى وزير العدل بدلا من المجلس.

ثامنا: الموافقة على ان تظل رئاسة مجلس ادارة معهد الكويت للدارسات القضائية والقانونية لوزير العدل بدلا من اقتراح المجلس بأن تكون رئاسته لنائب رئيس محكمة التمييز.

كما وافق المجتمعون على ان يترك تنظيم شؤون نادي القضاة الى قرار من وزير العدل وفقا للنص الحالي للمادة 27 ولم يتم الاخذ بمقترح المجلس.

تاسعا: وافق المجلس الاعلى للقضاء على نصوص مشروع الوزارة المحال الى مجلس الامة فيما يتعلق بمواد مخاصمة القضاة بعد حذف كلمة الغدر من احوال المخاصمة على ان تنظر الدعوى في جميع الاحوال بجلسة سرية.

عاشرا: اتفق الحاضرون على ان يلحق بالمجلس الاعلى للقضاء امانة عامة تتولى تنظيم الشؤون الادارية والمالية والوظيفية الخاصة بالقضاة واعضاء النيابة العامة يرأسها أمين عام بدرجة وكيل وزارة مساعد على الاقل يكون عضوا في المجلس الاعلى للقضاء.

حادي عشر: وافق ممثلو المجلس الاعلى للقضاء على النصوص الخاصة بما يلي:

- انشاء صندوق لرعاية رجال القضاء واعضاء النيابة العامة الحاليين الكويتيين.

- استحقاق عضو الصندوق معاشا اضافيا من الصندوق عند انتهاء خدمته.

وفي هذا الخصوص اطلعهم وزير العدل على كتاب وزارة المالية المؤرخ 28/5/2015 والثابت به ان يتم تحميل الاعضاء اشتراكات شهرية بواقع 5 % من المرتب للحصول على معاش اضافي يصل الى 3000 دك ثلاثة آلاف دينار شهريا متى بلغت مدة خدمة العضو 40 سنة والمحضر مرفق به صورة من كتاب وزارة المالية وملحقاته.

ثاني عشر: وافق ممثلو المجلس الاعلى للقضاء على ما ورد في المشروع من استحقاق العضو مكافأة نهاية خدمة مقدارها مجموعة راتبه الاخير عن مدة سنة اذا بلغت خدمته مدة 30 سنة على الاقل وسنتين اذا بلغت الخدمة 35 سنة فاكثر.

على ان يتولى الحاضرون عن المجلس الاعلى للقضاء في اللجنة التشريعية بمجلس الامة طلب زيادة قيمة هذه المكافأة.

ثالث عشر: وافق ممثلو المجلس الاعلى للقضاء على النص الخاص بكفالة الدولة للتأمين الصحي لرجال القضاء والنيابة العامة على ان يصدر بنظام التأمين الصحي قرار من وزير العدل بالتنسيق مع وزير المالية.

وقد اطلع جميع الحاضرين على ما ورد في هذا المحضر واتفقوا على أنه في حالة صدور القانون على هذا النحو فان المجلس الاعلى للقضاء يعتبر صدور القانون تنفيذا عادلا للاحكام الصادرة من دائرة طلبات رجال القضاء وتعتبر القرارات الصادرة من المجلس في هذا الشأن كأن لم تكن ويصدر المجلس بيانا بذلك.

ويرفع المحضر للعرض على سمو رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه.

العوضي يستقبل السفير الأسترالي

العوضي مستقبلا السفير الأسترالي

استقبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب كامل العوضي أمس الأحد سفير أستراليا لدى دولة الكويت وارن هاوك.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين دولة الكويت واستراليا وسبل دعمها وتطويرها في ظل ما يربط البلدين من روابط صداقة متميزة ومصالح مشتركة .

كما تطرق اللقاء إلى اجراءات تسهيل عمل الفيزا للمواطنين الراغبين في زيارة استراليا وتذليل العقبات التي تواجه الطلبه الدارسين هناك والعمل على زيادة آفاق التعاون بين البلدين الصديقين في المجال الاستثماري والتجاري.

وتناول الجانبان عددا من القضايا والمستجدات في المنطقة وآخر التطورات على الساحتين الاقليمية والدولية إضافة الى عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

القضيبي يسأل عن الربط الإلكتروني بين المكاتب الخارجية والتعليم العالي

أحمد القضيبي

قدم النائب أحمد القضيبي سؤالا الى وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى. وقال في نص السؤال:

- يرجى تزويدي بآلية الربط الالكتروني ما بين وزارة التعليم العالي والمكاتب الثقافية الخارجية مع بيان عدد المكاتب المرتبطة آليا مع الكويت.

- ما الجهة التي قامت بتطوير نظام الربط الآلي (ان وجدت) ما بين الوزارة والمكاتب الثقافية الخارجية؟ وكم كانت فترة تنفيذ العقد وكم تبلغ قيمته؟

- هل قامت الوزارة بطرح مناقصة للربط الآلي ما بين الوزارة والمكاتب الثقافية؟ في حال الايجاب يرجى تزويدي بنسخة من المناقصة والشركات التي تقدمت لها.

- هل تقدمت أي شركة مملوكة للحكومة أو الهيئة العامة للاستثمار بمشروع للربط الآلي ما بين وزارة التعليم العالي والمكاتب الثقافية؟ في حال الإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من المشروع مع بيان الكلفة واذا ما تم التوقيع مع تلك الشركات.

5 نواب يقترحون تعديل قانون الخطة الإنمائية الخمسية

عادل الخرافي

طلال الجلال

عبدالله التميمي

قدم 5 نواب هم: عادل الخرافي وطلال الجلال ود. عبدالحميد دشتي وعبدالله التميمي وعبدالله الطريجي اقتراح بقانون في شأن تعديل المادة 3 فقرة 3 والمادة 4 من القانون رقم 11 لسنة 2015 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2016/2015 – 2020/2019 مشفوعا بمذكرته الإيضاحية مع اعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في نص الاقتراح بقانون:

مادة أولى: يعدل نص المادة 3 فقرة 3 من القانون لتصبح كالتالي:-

نسبة 50 في المائة 50 % من الأسهم تخصص بالتساوي لجميع المواطنين ممن يحملون الجنسية الكويتية وقت صدور هذا القانون.

مادة ثانية: يعدل نص المادة 4 من القانون لتصبح كالتالي:

تتولى الجهة الحكومية التي يكلفها مجلس الوزراء بتأسيس الشركة تحديد رأسمالها وتوزيع جميع الأسهم المخصصة للمواطنين بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية وقت صدور هذا القانون ومن غير تخصيص لكسور الأسهم على أن يتم تسديد قيمة تلك الأسهم من الاحتياطي العام للدولة كمنحة وعلى أن تقيد ولا يتم التصرف فيها من ملاكها لمدة عشر سنوات كاملة تبدأ من تاريخ تملكهم لتلك الأسهم مع أحقيتهم فقط خلال تلك المدة من تسلم عوائد الأسهم وأرباحها.

مادة ثالثة: يلغى كل حكم أو نص ورد في أي قانون يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة رابعة: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون:

ومن حيث إن النص في المادة 152 من الدستور من أن كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون لزمن محدود وان تكفل الإجراءات التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة وما نصت عليه المادة 153 من الدستور من أن كل احتكار لا يمنح إلا بقانون والى زمن محدود وكانت الثروات الطبيعية في البلاد تعد من الملكيات العامة والتي يتملك فيها المواطنون تلك الحقوق بالتساوي بينهم وإعمالا لتلك المبادئ وتماشيا مع نصوص المواد 17 و20 و21 من الدستور والتي جاءت جميعها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء المعيشي للمواطنين وحيث إن تلك الشركات هي شركات تنموية لها علاقة بالثروات وجميعها ملك الأمة فكان يقتضي إجراء ذلك التعديل.

الطريجي: إغلاق مجلة العربي ردة ثقافية

د. عبدالله الطريجي

أعرب النائب د. عبدالله الطريجي عن انزعاجه من الأنباء المتداولة عن احتمال إغلاق مجلة العربي داعيا الحكومة إلى التدخل السريع للحؤول دون صدور هذا القرار الذي سيكون ردة ثقافية ومأساويا بكل المقاييس.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي ان أحدا لا ينكر ما لهذه المجلة من تاريخ عريق مستمر منذ ما قبل استقلال دولة الكويت وتحديدا منذ العام 1958 مشيرا إلى أن الحكومة مطالبة بإنعاش هذه المجلة بدلا من إغلاقها وإعدام إرث ثقافي كبير جدا لم يتوقف عن الصدور منذ 58 عاما إلا فترة الاحتلال العراقي الغاشم.

وقال الطريجي ان سمو الأمير الشيخ صباح الاحمد هو من وجه لإصدار هذه المجلة عندما كان رئيسا لدائرة المطبوعات والنشر وهو ما يجسد اهتمام سموه بالثقافة والعلم والمعرفة التي تميزت بها دولة الكويت وكانت مجلة العربي الرائدة حلقة الوصل بين الأشقاء في العالم العربي فاستحقت مسمى مجلة كل العرب الذي أطلقه عليه مثقفون كبار.

وأضاف ان تسمية دولة الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية للعام الحالي 2016 يؤكد المكانة الثقافية والعلمية لدولة الكويت وهو ما لا يستقيم معه أبدا التضييق على منابر الثقافة والعلم والتي تعد مجلة العربي احدها.

وأشار الطريجي إلى المناشدات التي انطلقت عبر وسائل التواصل الاجتماعي لإنقاذ مجلة العربي الأمر الذي يدلل على أن إغلاقها يمثل صدمة للكويتيين على وجه الخصوص والعرب بوجه عام مشددا على اضطلاع وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بمسؤولياته واتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على هذه المجلة العريقة وضمان ديمومتها.

دشتي: سأتقدم بطلب مع نواب لإنهاء أعمال جهاز للبدون

د. عبدالحميد دشتي

قال النائب د. عبدالحميد دشتي ان الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع البدون ليس له لازمة الآن بعد ان قام بعمله من عملية احصائية والمفروض الآن ان تتواصل الجهات الحكومية ذات الصلة للانتهاء من هذا الملف مطالبا بانهاء عمل الجهاز المركزي.

واضاف دشتي في تصريح صحافي: سمعنا ان وزارة التربية ستنهي خدمات 23 % من الموظفين البدون وبعد تواصلنا مع الوزير بين ان هذه مجرد نية وستحسم في شهر يوليو المقبل وان هذه مراسلة جاءت من الجهاز المركزي تطالب بانهاء خدمة بعض ابناء البدون وهذا الامر جعلنا ندق ناقوس الخطر وليس من المفترض ان تقوم بهذا الامر لان دور الجهاز يقف عند عملية حصر الاعداد.

وتابع: اذا استمر الجهاز المركزي في تقديم كتب لانهاء اعمال البدون انا اتعهد بتقديم طلب مع عدد من النواب لانهاء اعمال الجهاز المركزي لانه يخلق لنا مشكلة بزيادة عدد اعضاء البطالة وسيكون لها اثار سلبية اجتماعية والحق مناصرة هذه الشريحة.

واضاف ان الجهاز المركزي قام بما عليه من احصاء عدد المستحقين للجنسية وتقديمهم بعض النصح والتوجيهات لانصاف هذه الشريحة في الاحتياجات الانسانية وهنا انتهى دوره ولكن هم ليس بيدهم قرار لان هذا دور الحكومة والمجلس ويحتاج الى تشريع واليوم انهاء خدمات البدون يزيد من تعقيد المسألة ويشركنا كساكتين عن الحق والساكت عن الحق شيطان أخرس.

وطالب لجنة حقوق الإنسان بتكثيف الاجتماعات وعليها عقد اجتماع مشترك مع لجنة الداخلية والدفاع والالتقاء مع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في سبيل معالجة ما يتطلبه التشريع بشأن البدون كفئة معلقة بين الأرض والسماء.

وأكد ان قضية البدون فقط تحتاج الى قرار وهم أبناء الكويت وما يحصل لهم من حرب في مصدر رزقهم هذا غير مستحب وبصفتنا أعضاء مجلس الأمة لن نشارك في ظلم هذه الشريحة.

الرغبات النيابية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الاقتراحات برغبة على مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين أن عدد الرغبات في الفصول التشريعية 12939 رغبة قدمها 317 نائبا. والدستور تنشرها تباعا على 4 حلقات.

الفصل التشريعي الأول: 312 اقتراحا برغبة منها 143 مشتركا

إعداد الملف -
عبده ابراهيم وأيمن عبدالله وسامح محمد:

نتناول في هذه الحلقة الثانية الاقتراحات براغبة المقدمة خلال الفصول التشريعية الأول والثاني والثالث والرابع والخامس حيث قدم 55 نائبا في الفصل الأول 312 رغبة وفي الفصل الثاني قدم 39 نائبا 153 رغبة وفي الفصل الثالث قدم 47 نائبا 219 رغبة وفي الفصل الرابع قدم 42 نائبا 171 رغبة وفي الفصل الخامس قدم 50 نائبا 770 رغبة. وفيما يلي التفاصيل:

الرغبات خلال الفصل الأول

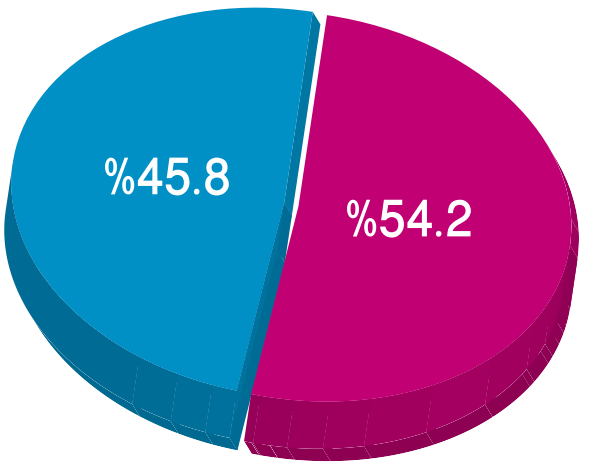

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الإجمالي
العدد	169	143	312
المعدل	% 54.2	% 45.8	% 100

... وموزعة على أدوار الانعقاد

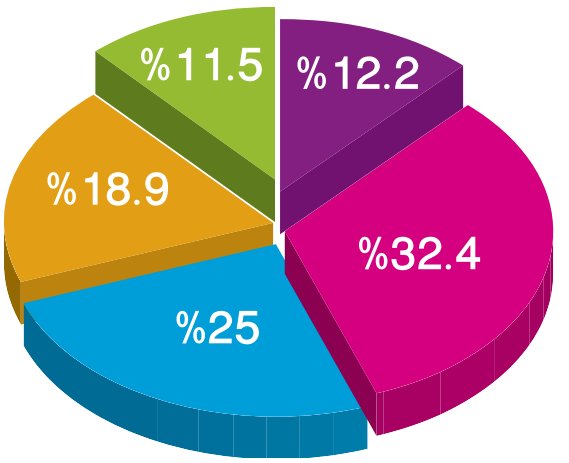

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الإجمالي
العدد	38	101	78	59	36	312
المعدل	% 12,2	% 32,4	% 25	% 18,9	% 11,5	% 100

تصنيف موضوعات الرغبات في الفصل الاول

الموضوعات	العدد
مرافق وخدمات	64
الرعاية السكنية	45
التعليم	39
شؤون الاسرة	28
الرعاية الصحية	26
المرور	23
العسكريون	17
اتصالات	14
التجنيس والبدون	10
تسمية شوارع ومناطق	8
الاقتصاد	8
المعاشات	5
التوظيف	4
القضاء	3
القروض	3
العمل الأهلي	2
المعاقون	2
المتقاعدون	2
الاعلام	1
الشباب والرياضة	1
موضوعات اخرى	7
الإجمالي	312

312 رغبة قدمها 55 نائبا في الفصل التشريعي الأول وتأتي زيادة عدد النواب نتيجة استقالة 10 نواب وإجراء انتخابات تكميلية.

وأكثر النواب تقديما للاقتراحات النائبان مرضي الأذينه ومحمد البراك بـ 34 اقتراحا برغبة لكل منهما والنائب علي الأذينه والنائب حمد الحميدة بـ 28 رغبة والنائب ابراهيم خريبط بـ 27 رغبة ثم النائب خليفة الجري بـ 26 رغبة.

وللمرافق والخدمات النصيب الأكبر من الاقتراحات برغبة إذ قدم النواب 64 رغبة ثم الاقتراحات المتعلقة بالرعاية السكنية بـ 45 رغبة فالتعليم بـ 39 رغبة ثم شؤون الأسرة بـ 28 رغبة فالرعاية الصحية بـ 26 رغبة فالمرور بـ23 رغبة أما المواضيع المتعلقة بالشباب والرياضة والإعلام فالأقل في الاقتراحات بعدد رغبة واحدة ثم الاقتراحات المتعلقة بالمعاقين بعدد رغبتين ثم القضاء والقروض بعدد 3 رغبات وكان عدد الاقتراحات في دور الانعقاد الأول 38 اقتراحا وفي الثاني 101 والثالث 78 والرابع 59 والخامس التكميلي 36 اقتراحا.

وأبرز الرغبات التي قدمها النواب هي: اقتراح بان يعقد مجلس الامة جلستين في الاسبوع حتى يتمكن المجلس من انجاز ما لديه من اعمال وتكوين لجنة بمجلس الامة لحل مشاكل قضية الايجار وعدم مس الاحتياطي العام للدولة والعمل على تنميته وانشاء وزارة خاصة لشؤون النفط وانشاء دار الافتاء او مجلس الافتاء في الكويت ومنح الموظف الكويتي راتبه كاملا اذا اضطرته الظروف لمصاحبة احد اقاربه للعلاج بالخارج واقامة مصنع لتقطير المياه في جزيرة فيلكا وتنظيم حولي والنقرة والجابرية والسالمية والراس وميدان حولي وتشكيل لجنة للمناقصات الحكومية وتخفيض اسعار السكر وطرح موضوع الجنسية بشكل مفصل ومناقشه تخفيض رسم تسجيل العقارات وتشجير جميع شوارع الكويت وزرع الاشجار في جميع الارصفة وامام البيوت وتثمين البيوت القديمة في القبلة والمرقاب والفروانية ودراسة اوضاع الخريجين الكويتيين وتسهيل الاجراءات لابناء بادية الكويت في الحصول على الجنسية وفرض رسوم جمركية على جميع مستوردات شركات النفط العاملة في الكويت وتوزيع البيوت الجاهزة المتوافرة لديها على المستحقين من ذوي الدخل المحدود من المواطنين وانشاء مخفر شرطة في الجهراء وتبليط جميع شوارع قرية الصليبخات وانشاء مخفر للشرطة بمنطقة الشعب وانشاء مراكز رعاية للشباب بمناطق الدعية والدسمة وبعض المناطق السكنية بالكويت واقامة بعض المرافق العامة في جزيرة فيلكا واعفاء المزارعين ومربي الدواجن والاغنام من ثمن ماء الصليبية وانشاء مستوصف لقرية الشعيبة وانشاء اربع مكتبات عامة في كل من الفحيحيل والشعيبة والفنطاس وابوحليفة وانشاء بيوت ذوي الدخل المحدود في قرية المنقف وتعبيد وانارة شوارع في بعض المناطق واعفاء الموظفين ومحدودي الدخل والذين يدفعون ايجار بيوتهم من ثمن استهلاك الماء والكهرباء وتسهيل اعطاء القروض لاهالي قريتي واره والمقوع ومساواة صغار الموظفين والمستخدمين في بدل الانتقال وان تختص دائرة التسجيل العقاري وحدها بتسجيل العقارات وتشكيل لجنتين للاشراف على جميع البرامج التلفزيونية قبل عرضها وان تفرض وزارة التربية على التلاميذ البالغين الصلاة في اوقاتها واستمرار دفع راتب الموظف المتوفي كاملا لمدة ستة اشهر كاملة. وتخصيص جلسة لمجلس الأمة لمناقشة التسهيلات التي تقدمها الحكومة لشركة البترول الوطنية في وجه محاولات الشركات الاجنبية محاربة هذه الشركات باستمرار وإصدار قرار بتعيين لجنة من عشرة اشخاص من كل دائرة انتخابية واحد وذلك لتوزيع بيوت ذوي الدخل بدلا من اللجنة الحالية ولا يصح لعضو المجلس المنتخب الجمع بين العضوية وتولي الوظائف العامة وتثمين منطقة شرق وتعويض أصحاب بعض المنازل في السالمية لتلافي الاضرار الناجمة من جراء تعلية الطريق العام عن مستوى منازلهم ووقف منح الجنسية من الفئة الثانية لمدة خمس سنوات واعفاء الموظفين مدة خمس سنين عن دفع الاقساط التي يدفعونها عن القروض المالية التي تسلموها من الحكومة لبناء بيوت السكن وتوزيع بيوت ذوي الدخل المحدود في كل منطقة بأن تكون اولوية التوزيع للسكان القاطنين في المنطقة نفسها ونقل المكتب الرئيسي لشركة نفط الكويت من لندن للكويت ومساواة صغار الموظفين والمستخدمين في بدل الانتقال وتغيير سياسة الحكومة ازاء نظام التقسيط بالنسبة للاستملاكات وتقديم المساعدات المادية إلى اصحاب هذه المنازل ممن يثبت عدم قدرتهم على الانفاق واصدار قرار إلى الحكومة بشأن النظر بعين الاعتبار إلى احوال القرى وتشجير الجزء الشمالي من قرية الجهراء وتسهيل اعطاء القروض المادية لأهالي قريتي وارة والمقوع وتخصيص مساكن للقريتين خارج حدود التنظيم في منطقتي العضيلية وجليب الشيوخ ومنح التسهيلات لهم وانشاء مرافق عامة في تلك المناطق وتخصيص قسائم في قرية الصليبيخات للمواطنين مع اعطائهم قرضا من بنك الائتمان وسرعة انشاء المجمع الصحي بالفروانية واختيار مختار لقرى جليب الشيوخ والعضيلية وصيهد العوازم وعدم السماح باستيراد سيارات المازوت والديزل والتعاقد مع الفنيين في وزارة الصحة العامة وانشاء مراكز لرعايه الشباب في بعض المناطق وتخفيض ثمن استهلاك الحد الادنى من الوحدات الكهربائية من خمسة فلوس إلى ثلاثة وانشاء مركز لإطفاء الحريق في القرى الساحلية والاحتفاظ بالاحياء القديمة في الكويت وتعديل بعض مواد قانون بنك الائتمان وبناء مدارس رياض اطفال ومدارس ابتدائية للبنين وأخرى للبنات.

الرغبات النيابية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الاقتراحات برغبة على مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين أن عدد الرغبات في الفصول التشريعية 12939 رغبة قدمها 317 نائبا. والدستور تنشرها تباعا على 4 حلقات.

الفصل التشريعي الثاني : 153 اقتراحا برغبة قدمها 39 نائبا

الرغبات خلال الفصل الثاني

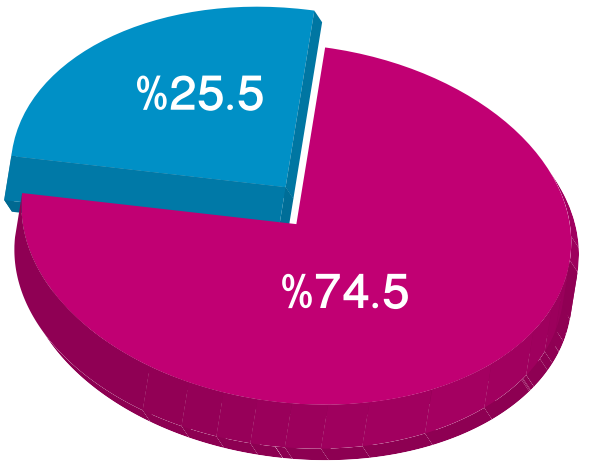

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الإجمالي
العدد	114	39	153
المعدل	% 74,5	% 25,5	% 100

153 اقتراحا برغبة قدمها 39 نائبا في الفصل التشريعي الثاني تنوعت تلك الرغبات فيما بين المرافق والخدمات والتعليم والمرور وشؤون الأسرة ورغبات تتعلق بأوضاع العسكريين والرعاية الصحية وغيرها.

وكان أكثر النواب تقديما للاقتراحات النائب مبارك الحساوي بـ 23 رغبة والنائب راشد الحجيلان بـ 13 رغبة والنائب علي الأذينه بـ 11 رغبة والنصيب الأكبر من الاقتراحات للمرافق والخدمات بـ 28 رغبة فالتعليم بـ 22 رغبة وشؤون الأسرة والعسكريون بـ 14 رغبة والرعاية الصحية بـ 13 رغبة.

وأقل الرغبات المقدمة من النواب في موضوعات الإعلام والمعاشات المعاقون برغبة واحدة لكل منهما ثم التوظيف والقضاء بـ 3 اقتراحات ثم القروض بـ 3 اقتراحات برغبة. وكان عدد الاقتراحات في دور الانعقاد الأول 56 اقتراحا والثاني 36 والثالث 23 والرابع 20 والخامس 18 اقتراحا.

وأبرز الرغبات التي قدمها النواب هي: تعيين الكويتيين سواء كانوا حاصلين على مؤهل متوسط او كانوا غير مؤهلين وتوزيع بيوت ذوي الدخل المحدود حسب نظام الاولوية بغض النظر عن اي منطقة كانت وانشاء ادارة الايتام التابعة لوزارة العدل وتخفيض رسوم الهاتف للمنازل واعفاء الموظفين لمدة خمس سنوات من دفع الاقساط للحكومة والقروض المالية التي تسلموها منها وفتح مدارس وكليات بترولية لتعليم صناعة البترول وفتح مراكز لتدريب المواطنين على السلاح وانشاء مكتب يخصص لشؤون العاطلين عن العمل واقتراح بتخفيض الرسوم العقارية بما لا يرهق المواطنين وتخفيض الرسوم القضائية وانشاء كلية للتمريض تخصص لتدريب الشباب الكويت وتشجيع الطلاب الكويتيين المتفوقين من حملة الثانوية العامة على دراسة الصيدلة والطب بمنحهم مكافآت اضافية تشجيعية وتصنيف جميع الكويتيين العاملين في اجهزة الدولة وتعيين كتاب الجلسات في جميع المحاكم من الكويتيين وعدول الحكومة عن الحكم الخاص بالسن في تشغيل الكويتيين وتجميد قرار الحكومة بعدم تعيين الكويتي الذي بلغ من العمر خمسين عاما وقيام وزارة العدل بالعمل بنظام المحلفين بأسرع وقت ممكن وتعيين مفتي للبلاد لكي يكون مرجع دينيا وانشاء وزارة تسمى وزارة الزراعة والثروة السمكية والمعدنية وتعويض من لم يحصل على قسائم لبناء بيوتهم عليها وزيادة مبلغ الاقتراض للمواطنين عشرة بالمئة وذلك بسبب ارتفاع اسعار مواد البناء وتعيين مجلس لادارة اموال الاوقاف الخيرية من المواطنين يختارهم مجلس الوزراء والاسراع في تنظيم الحدائق العامة وتشجيرها داخل مناطق السكن كافة والجديدة منها خاصة وزيادة المخصصات المالية لطلابنا الذين يدرسون بالخارج بنسبة عشرين بالمائة وتشكيل لجنة لتنسيق الاعمال المتشابهة في الوزارات والدوائر المختلفة وانارة وتشجير بعض الشوارع في عدة مناطق وان تعمل جامعة الكويت بنظام الانتساب وبفتح هذا الباب سيحقق رغبات فئة كبيرة من الموظفين وانشاء مدارس ومستوصفات ومساجد في عدد من المناطق وأن تقوم وزارة الصحة باصدار قرار لإيجاد صيدلية خفر ليلية في جميع مناطق الكويت وانشاء احواض للمراكب والسفن الصغيرة العائدة لصيادي الاسماك بطريقة تحافظ على هذه السفن.

وان تكون التشريعات الاسلامية هي المستقى الأساسي والمرجع لوضع حدود الأحكام والنصوص القانونية لمواد قانون الجزاء وتصنيف المستخدمين الكويتيين الذين يشغلون وظائف كتابية بإحدى درجات الحلقة الثالثة من الجدول المرافق لقانون الوظائف العامة المدنية اسوة بزملائهم الكويتيين وتبليط الجزء المؤدي من مجمع النفط رقم 13 إلى منطقة الصباحية وسرعة رصف شوارع ام صدة وانارة الشوارع الرئيسة بمنطقة بنيد القار وعدم انجراف ابناء الكويت بالاشتغال في الوظائف الاستخدامية غير النافعة وتوسعة معظم شبكات الصرف في الشوارع حتي تكون مجارية لتقدم الكويت من الناحية العمرانية واعداد مستوصف في قرية الصبيحية باعتبارها من القرى الزراعية في الكويت وسرعة تمهيد الطرق بالمنطقة التاسعة تيسيرا على المواطنين لقضاء حوائجهم بسهولة وحماية سفن صيادي الاسماك وغيرها من السفن وتخفيض قيمة القسائم السكنية التي تعطى للموظفين مع قروض مناطق المنصورية والعديلية والشرقية إلى مبلغ 1000 دينار للقسيمة الواحدة وانشاء قسائم للتوزيع واخرى لبيوت ذوي الدخل المحدود بمنطقة ابرق خيطان وقيام البنوك عند تسليم مستندات البضائع لسحبها من الجمارك باضافة الرسوم المقررة على المبالغ المطلوبة وعدم السماح للسيارات التي تحمل ارقاما كويتية ويملكها اشخاص غير كويتيين السفر خارج البلاد لان بعض اصحاب هذه السيارات يقومون بأفعال تسيء إلى سمعة البلاد وتخصيص مضخة مياه عذبة لمنطقة الرميثية لاتساع البناء السكني والتجاري فيها وتخصيص مضخة اخرى لمنطقة النقرة وحولي والجابرية لازدياد سكان تلك الناطق واتساع البناء فيها كذلك وانشاء او تخصيص مسجد في المنصورية لابناء الجعفرية وانشاء وحدة صحية مجمعة تخدم منطقة الاحمدي والقرى المجاورة وقيام الحكومة بانشاء قري زراعية على طول الحدود مع العراق للزراعة وتربية المواشي والدواجن وانشاء مساكن بسيطة وعدم السماح باعطاء استمارة تعليم قيادة سيارة إلى اشخاص غير كويتيين عدا الاشخاص الذين يحملون اجازات قيادة سيارة من بلدهم.

... وموزعة على أدوار الانعقاد

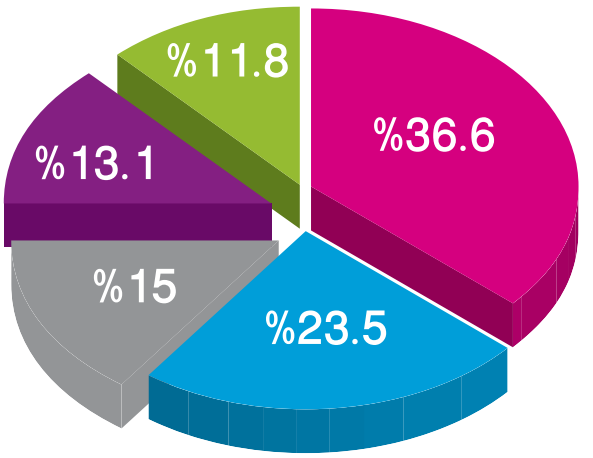

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الإجمالي
العدد	56	36	23	20	18	153
المعدل	% 36,6	% 23,5	% 15	% 13,1	% 11,8	% 100

تصنيف موضوعات الرغبات في الفصل الثاني

الموضوعات	العدد
مرافق وخدمات	28
التعليم	22
المرور	14
العسكريون	14
شؤون الاسرة	14
الرعاية الصحية	13
الرعاية السكنية	9
تسمية شوارع ومناطق	9
المتقاعدون	6
العمل الأهلي	6
القروض	4
القضاء	3
التوظيف	3
المعاشات	1
الاعلام	1
الاقتصاد	1
المعاقون	1
موضوعات اخرى	4
الإجمالي	153

الرغبات النيابية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الاقتراحات برغبة على مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين أن عدد الرغبات في الفصول التشريعية 12939 رغبة قدمها 317 نائبا. والدستور تنشرها تباعا على 4 حلقات.

الفصل التشريعي الثالث: 219 رغبة منها 48 بشأن المرافق والخدمات

الرغبات خلال الفصل الثالث

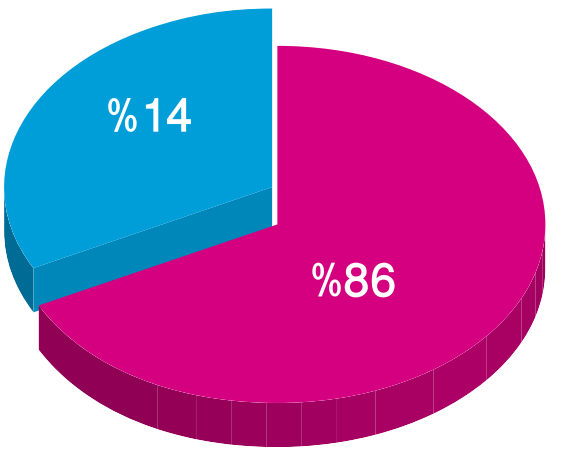

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الإجمالي
العدد	148	71	219
المعدل	% 67.6	% 32.4	% 100

... وموزعة على أدوار الانعقاد

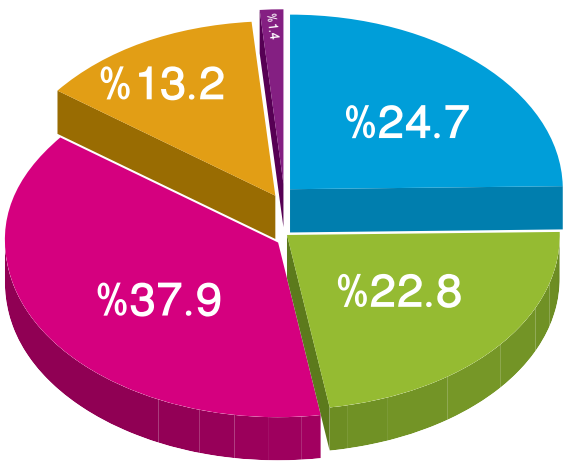

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الإجمالي
العدد	54	50	83	29	3	219
المعدل	% 24.7	% 22.8	% 37.9	% 13.2	% 1.4	100%

تصنيف موضوعات الرغبات في الفصل الثالث

الموضوعات	العدد
مرافق وخدمات	48
الرعاية الصحية	23
شؤون الاسرة	19
المرور	17
التعليم	15
الرعاية السكنية	15
العسكريون	11
المتقاعدون	11
العمل الأهلي	8
القروض	7
التوظيف	7
الاقتصاد	6
اتصالات	6
التجنيس والبدون	5
الشباب والرياضة	4
تسمية شوارع ومناطق	3
المعاشات	3
الاعلام	3
القضاء	3
المعاقون	2
موضوعات اخرى	3
الإجمالي	219

219 رغبة قدمها 47 نائبا في الفصل التشريعي الثالث تتعلق بالشأن الخدمي والمرافق والرعاية الصحية وشؤون الأسرة والرعاية السكنية وغيرها.

وكان أكثر النواب تقديما للاقتراحات برغبة النائب ناصر العصيمي بـ 47 رغبة يليه النائب مبارك الحساوي بـ 35 رغبة والنائب محمد البراك 26 رغبة

والنصيب الأكبر من الاقتراحات للمرافق والخدمات بـ 48 رغبة والرعاية الصحية بـ 23 رغبة وشؤون الأسرة بـ 19 رغبة. وأقل الرغبات في موضوع المعاقين برغبتين اثنين ثم الاعلام والمعاشات والقضاء وتسمية شوارع ومناطق بـ 3 رغبات. وكان عدد الاقتراحات في دور الانعقاد الأول 54 اقتراحا والثاني 50 والثالث 83 والرابع 29 والخامس 3 اقتراحات.

وأبرز الرغبات التي قدمها النواب هي:

نقل وقائع اجتماعات مجلس الامة عبر شاشة التلفزيون والاذاعة حتى يتمكن كل مواطن الاستماع والوقوف على ما يجري من مناقشات وانشاء لجنه دائمة بمجلس الأمة تسمى لجنة شؤون النفط وعقد جلستي عمل في الاسبوع اضافة لجلسة الثلاثاء بمجلس الامة والغاء قيود السفر المفروضة على مواطني الدول العربية الراغبين في دخول الكويت ومعاملتهم بالمثل والايعاز للبنوك بتطبيق نظام التقاعد المعمول به بالنسبة لموظفي الحكومة الكويتيين وعمل دراسة مستفيضة لتحديد الحد الادنى من الدخل الذي بموجبه يكفل للاسرة الكويتية حياة كريمة و تخفيض القروض إلى النصف ما سيترتب عليه انخفاض الاقساط الشهرية التي تتقاضاها الحكومة من الموظف وانشاء ادارة للتصليحات الصغيرة للطرق وتخفيض الرسوم في وزاره العدل إلى الربع تيسيرا للمواطنين وقيام بنك التسليف والادخار بمنح المزارعين قروضا طويلة المدى ليتسنى لهم القيام بالزراعة على خير وجه وانشاء حدائق عامة وملاعب للاطفال ومساجد واستراحات ومستوصفات ومواقف للسيارات ودوارات وانارة شوارع في بعض المناطق وقيام وزارة الداخلية بمضاعفة عدد العاملين بالمطار ومراكز الحدود البرية من موظفي الجوازات والجمارك وتقسيط اشتراك الهاتف على الموظف إلى اقساط شهرية وانشاء دائرة مرور في منطقة الجهراء وزيادة عدد العاملين في مكتب صحة لندن لتخفيف العبء عنه وحتى يتمكن الموظفون من خدمه المواطنين وفتح مكتب للجنه تحقيق الجنسية وزيادة المعونات التي تقدم للاندية والجمعيات والنقابات بنسبة (50 %) وربط كلمة الخليج بكلمة العرب وان تورد اينما وجدت ان كانت في الصحف او المجلات او اسماء الشركات او ما يشابهها من تسميات دائما تحت اسم الخليج العربي وذلك حفاظا منا على حقنا القومي وتأكيدا لعروبة خليجنا العربي ومنح الموظف الذي يعمل في المسرح اجازة شهر لحين الانتهاء من عرض المسرحية وتكويت المحققين بوزارة الداخلية واقتصار تزويد البواخر بالوقود على الحكومة فقط دون غيرها وتقديم مساعدات مختلفة للمزارعين الكويتيين في منطقتي العبدلي والوفرة والعمل على تحديد موعد معين للاجازة الفضائية للمحاكم في فصل الصيف والغاء دائرة الاسكان واعطاء بدل سكن لمن تحتاجهم الحكومة وانشاء مبان رسمية في مراكز الحدود مجهزة بالكهرباء والهاتف وبناء سد لحماية قرية ابوحليفة من مياه الامطار وان تقبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسجيل طلبات الحصول على بيوت ذوي الدخل المحدود من الشباب غير المتزوجين بعد ممن هم في الوظائف الرسمية او طلبة الجامعات واستبدال عباره كويتي او كويتية بالتأسيس بشهادات الجنسية على ان تكون كويتيا او كويتية وفقا للمادة المذكورة وانشاء بنك صناعي عقاري يتولى تمويل المشاريع الصناعية والعقارية وجعل ادارة الجمارك ادارة مستقلة بميزانية مستقلة وان يكون نظام توزيع بيوت ذوي الدخل المحدود والقسائم السكنية والقسائم الصناعية قائما اساسا على مبادئ ثابتة يراعي فيها مدى حاجة المواطن وان يصدر مجلس الأمة قرارا برغبة إلى الحكومه كي تاخذ اللجان المختصة بتوزيع بيوت السكن والقسائم السكنية والقسائم وزيادة القرض الذي تمنحه بنك التسليف والادخار بحيث تصبح 1000دينار كويتي لتناسب وتكاليف الحياة المعيشية التي ارتفعت في الآونة الاخيرة ومنح الاتحاد العام لعمال الكويت ترخيص اصدار صحيفة ناطقة باسم العمال وانشاء الكلية البحرية على غرار الكلية الحربية وكلية الشرطة وانشاء دائرتين للاحوال الشخصية للجيش والشرطة تختصان بالفصل في المنازعات وانشاء بيوت جديدة لذوي الدخل المحدود وبناء طوابق علوية جديدة في بيوت ذوي الدخل المحدود في المناطق النموذجية ورفع قيمة قرض البناء الذي يمنح لمن تخصص لهم قسائم وذلك من خمسة عشر الف دينار إلى عشرين الف دينار وايصال المياه العذبة إلى جميع جهات المنطقة العاشرة واطلاق الحكومة الدرهم على المئة فلس بحيث يكون الدينار عشرة دراهم وبحيث تصبح جميع المعاملات المالية ومنع استخدام بنادق الصيد الخفيفة منعا باتا وتمكين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الموجودين بالخارج من المشاركة في الانتخابات وذلك بالادلاء بأصواتهم امام السفارات الكويتية او القنصلية في الخارج واقرار علاوة معيشة جميع العاملين بالدولة من موظفين ومستخدمين وعمال فنيين وغير فنيين المصنف منهم والمعين على راتب يومي وكذلك افراد الشرطة والجيش والحرس الوطني وحرس الاسواق والآبار والحدود ونظائرهم ممن يتقاضون رواتبهم بميزانيات مستقلة والالغاء الفوري لنظام الاختلاط الذي طبق على الطلاب والطالبات في كلية التجارة والاقتصاد واعادة النظر في مجلس الجامعة واعادة تشكيله على اسس جديدة تنسجم مع الاحترام المطلوب للآداب والشعائر الاسلامية وتشكيل لجنتين لتحقيق الجنسية الكويتية ومنح الجنسية لكل شخص حصل شقيقه عليها وذلك متى توافرت فيه شروطها وأن تقوم الحكومة بتأليف لجنة تسمى لجنة التموين المركزية وانشاء بنك زراعي يقوم باقراض المزارعين ومساعدتهم للتمكن من شراء الآلات والمعدات الزراعية اللازمة.

الرغبات النيابية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الاقتراحات برغبة على مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين أن عدد الرغبات في الفصول التشريعية 12939 رغبة قدمها 317 نائبا. والدستور تنشرها تباعا على 4 حلقات.

الفصل التشريعي الرابع: 171 اقتراحا برغبة قدمها 42 نائبا

171 اقتراحا برغبة قدمها 42 نائبا في الفصل التشريعي الرابع تعلقت في غالبيتها بالمرافق والخدمات والتعليم والرعاية الصحية والمرور والرعاية السكنية وغيرها.

وأكثر النواب تقديما للاقتراحات برغبة النائب هادي الحويلة بـ 31 اقتراحا برغبة يليه النائب خلف العتيبي بـ 14 رغبة والنواب عبدالعزيز المساعيد وعبدالله الوزان ومحمد الرشيد بـ 21 رغبة لكل منهم.

والنصيب الأكبر من الاقتراحات للمرافق والخدمات بـ 39 رغبة والرعاية الصحية بـ 25 رغبة فالمرور والتعليم بـ 19 رغبة لكل منهما والرعاية السكنية بـ 13 رغبة أما أقل الرغبات فكانت من نصيب القضاء برصيد رغبة واحدة ثم المعاشات والتجنيس والبدون بـ اقتراحين اثنين لكل منهما ثم العسكريين والعمل الأهلي بـ 3 اقتراحات برغبة لكل منهم.

وكان عدد الاقتراحات في دور الانعقاد الأول 60 اقتراحا والثاني 111 اقتراحا.

وأبرز الرغبات التي قدمها النواب هي: انشاء لجنة دائمة بمجلس الامة تسمى لجنة النفط والطاقة وتزويد جميع المدارس الحكومية بأجهزة تكييف الهواء وقبول سكان المنطقة العاشرة في مستشفى شركة النفط بالاحمدي وايصال المياه العذبة والصليبية والغاز إلى المناطق التي تم تنظيمها في المنطقة العاشرة اسوة بمناطق الكويت الاخرى وضرورة تصنيف الكويتيين العاملين في مختلف الوزارات من مدة طويلة ولا يزالون من غير تصنيف ومنح العلاوة الاجتماعية حتى الولد العاشر وذلك تشجيعا لزيادة عدد السكان الكويتيين وتخفيض ثمن مياه الشرب على المواطنين وزيادة قيمة التثمين بالمنطقة الرابعة وتوحيد التثمين في جميع مناطق الكويت بالنسبة لبيوت السكن الخاص لا فرق بين داخل المدينة وخارجها وانشاء بنك تجاري يخدم المواطنين من جميع الفئات والتسوية في مقدار العلاوة الاجتماعية للاولاد بين الموظفين والمستخدمين والعمال الكويتيين في جميع الدرجات بالغاء الفروقات وزيادة المنح الدارسية إلى ثلاثمائة منحة تخصص لخريجي معهد المعلمين والمعلمات ودار المعلمين والمعلمات وتطوير التدريب المهني لتغذية الصناعات الوطنية بالكوادر الفنية وصرف علاوة اجتماعية لكل موظف عن كل طفل مقدارها عشرة دنانير وتخفيض اسعار مياه الشرب من 800 فلس إلى 500 فلس للالف جالون ومضاعفة الاعانات للاندية الرياضية وجمعيات النفع العام والمسارح والاتحادات والنقابات العمالية وادراج المبالغ اللازمة في ميزانية الدولة لرفع المعونة السنوية لنقابات واتحادات العمال إلى الضعف حتى تقوم بواجبها على اكمل وجه وادراج المبالغ اللازمة في ميزانية 75/ 76 من الوفورات التي تحققها الميزانية لصرف بدل طبيعة عمل لجميع موظفي البرق والهاتف في الوزارات المختلفة واعفاء المواطنين الذين يتقاضون مساعدات من الدولة كمية معينة من المياه والكهرباء وتمليك من خصصت لهم بيوت من ذوي الدخل المحدود التي مضى على تخصيصها عشر سنوات واعفائهم من باقي الثمن وتخصيص جزء من ميزانية الدولة للمرافق العامة بالمناطق التي تحتاج إلى تكميل المرافق بها وزيادة مقدار المساعدة المقررة للطلاب الذين يتلقون علومهم في الخارج وتطبيق قانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين على العاملين بالشركات وذلك للخدمات الطويلة وان تقوم مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بانشاء فرع او مكتب لها في الاسكندرية يتولى هذه الشؤون التي تدعو اليها الحاجة الماسة بصورة مستمرة وتسمية العاصمة باسم تعرف به على وجه الاختصاص لتكون كلمه الكويت معبرة عن عامة البلاد وتحظى العاصمة في كل بلدان العالم باهتمام خاص من المسؤولين في الدولة تعتبر مقياسا لمدى توصلت اليه من تنظيم وبناء ولما يبدو عليها اهتمام المسؤولين بتجميلها وتنظيمها وتعويض كل من عمل في الغوص خلال السنين الماضية باحتساب سنين عملهم تلك خدمة فعلية لهم في الدولة مدتها عشرون سنة تحسب في المعاش التقاعدي واعاة النظر في القرار القاضي بقصر التعيين على حاملي الشهادة الثانوية فما فوق وايجاد مستشفى لعلاج الامراض المزمنة وانشاء مكاتب فرعية لكاتب العدل في المحافظات الثلاث واعتبار السنوات التي قضاها المواطنون في مزاولة اعمال الغوص والبحارة والحدادة والقلافة من الذين لم يزاولوا اي عمل تجاري او حكومي فترة سنوات عمل في الدولة وصرف علاوة عن كل ولد من اولاد الموظف وتوحيد علاوتهم من دون التقيد بعدد معين من الاولاد وذلك مساهمة من الدولة في تحميل جزء من الاعباء الباهظة وتطبيق نظام التقاعد المعمول به في شركة نفط الكويت بالنسبة للعاملين الكويتيين على العاملين الكويتيين في شركة الزيت الامريكية ومنح مساعدات الارامل والايتام وغيرهم من المستحقين الذين يتقاضون مساعدات من وزارة الشؤون واتخاذ الخطى السريعة للوصول إلى اقرار نظام المعاشات ومكافات التقاعد للكويتيين العاملين في القطاع الأهلي من مختلف الفئات وتطبيق استعمال الارقام العربية وترك الارقام الهندية الاجنبية والاسراع في تنظيم منطقة المنقف وافتتاح مكتب بريد في منطقة ميناء عبد الله وشق طريق فرعي يربط منطقة ميناء عبد الله بالطريق الرئيسي وافتتاح مكتبة كبيرة في المنطقة العاشرة والعمل على انشاء نوع من المساعدة للبادية وافتتاح مركز للتثقيف والتوعية الصحيين في المنطقة العاشرة وتزويده بمرشدات صحيات كويتيات وحصر موضوع تنظيم استقدام العمال من الخارج بوزارة الداخلية وحدها وازالة المساكن غير الصالحة للسكن وبناء مساكن بدلا منها بطابق ثان اسوة بالمناطق الاخرى والغاء الزيادة المضافة على الاقساط القروض الممنوحة للمواطنين وتخفيض قيمة القسط الشهري الذي يدفعه المواطن حتى النصف لتمديد أجل الاستحقاق إلى ضعف المدة المقررة وتشكيل لجنة مختصة تسمى لجنة التسوية او لجنة التسوية والتنظيم وانشاء قسم مستقل فيها يعنى بادارة شؤون الجنسية وانشاء قسم مستقل تابعا لقسم القوى العاملة بوزارة الشئؤن الاجتماعية وإعادة النظر في المبلغ الذي يقدم للقصابين بما يكفل عدم استمرار خسائرهم وبناء مساكن للشرطة تلائم التطور العمراني بالكويت وتتناول بالتحسين اوضاعهم المعيشية نظرا للدور الذي يقومون به لخدمه الوطن وتجديد رخص السيارات كلما انتهى الاجل لا تقل عن خمس سنوات ومنح الجنسية الكويتية لكل من امضى او يمضي في خدمة الدولة من رجال الجيش والشرطة ومن خفراء مدة لا تقل عن عشر سنوات ونقل الوزارت التي تتولي امر الخدمات إلى الدائري السادس.

الرغبات خلال الفصل الرابع

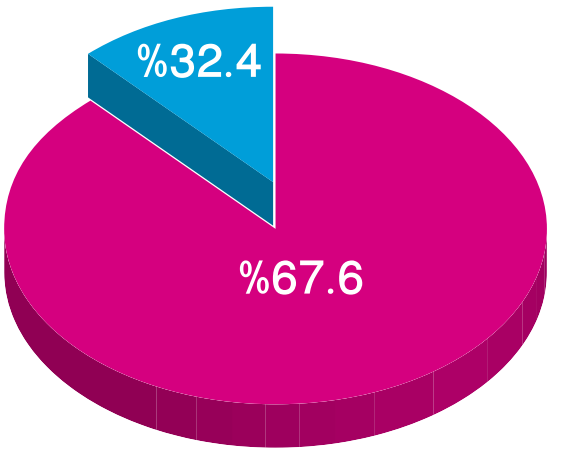

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الإجمالي
العدد	151	20	171
المعدل	% 88.3	% 11.7	% 100

... وموزعة على أدوار الانعقاد

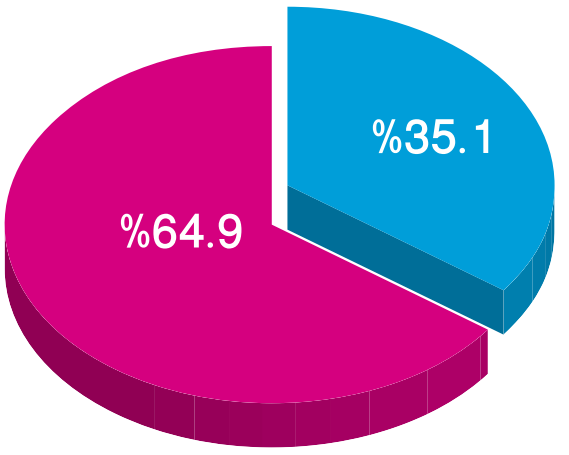

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الإجمالي
العدد	60	111	171
المعدل	% 35.1	% 64.9	% 100

تصنيف موضوعات الرغبات في الفصل الرابع

الموضوعات	العدد
مرافق وخدمات	39
الرعاية الصحية	25
التعليم	19
المرور	19
الرعاية السكنية	13
شؤون الاسرة	8
تسمية شوارع ومناطق	8
القروض	7
المتقاعدون	5
الشباب والرياضة	4
اتصالات	4
التوظيف	4
العسكريون	3
العمل الأهلي	3
المعاشات	2
التجنيس والبدون	2
القضاء	1
موضوعات اخرى	5
الإجمالي	171

الرغبات النيابية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الاقتراحات برغبة على مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين أن عدد الرغبات في الفصول التشريعية 12939 رغبة قدمها 317 نائبا. والدستور تنشرها تباعا على 4 حلقات.

الفصل التشريعي الخامس: 770 اقتراحا برغبة منها اقتراحان لرئيس المجلس

الرغبات خلال الفصل الخامس

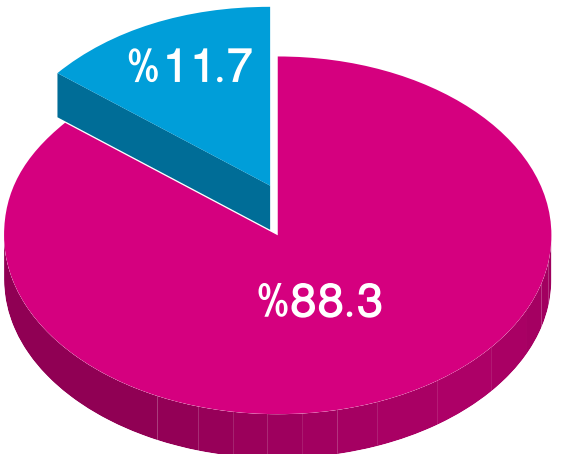

تصنيف الاقتراحات	فردي	مشترك	الإجمالي
العدد	662	108	770
المعدل	% 86	% 14	% 100

... وموزعة على أدوار الانعقاد

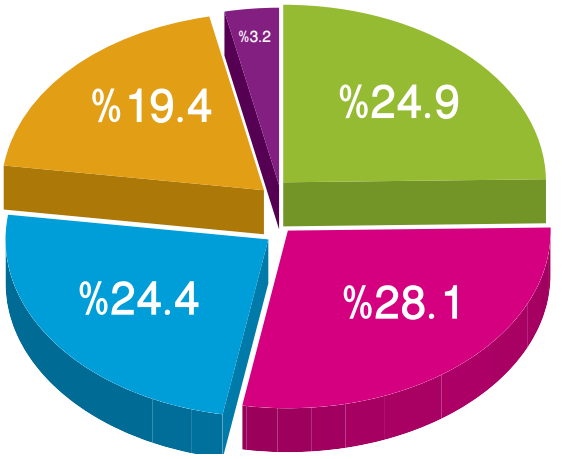

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الإجمالي
العدد	192	216	188	149	25	770
المعدل	% 24.9	% 28.1	% 24.4	% 19.4	% 3.2	% 100

تصنيف موضوعات الرغبات في الفصل الخامس

الموضوعات	العدد
مرافق وخدمات	133
المرور	99
التعليم	89
الرعاية السكنية	84
شؤون الاسرة	76
الرعاية الصحية	66
العسكريون	43
القروض	32
تسمية شوارع ومناطق	20
التوظيف	19
المعاشات	18
الاعلام	15
العمل الأهلي	13
اتصالات	12
الشباب والرياضة	11
التجنيس والبدون	9
الاقتصاد	8
المتقاعدون	8
القضاء	3
المعاقون	3
موضوعات اخرى	9
الإجمالي	770

770 اقتراحا برغبة قدمها 50 نائبا في الفصل التشريعي الخامس منهم رئيس المجلس محمد يوسف العدساني الذي قدم اقتراحين مشتركين. تعلقت غالبيتها بالمرافق والخدمات والمرور والرعاية السكنية والتعليم وشؤون الأسرة والعسكريين والرعاية الصحية وغيرها.

وأكثر النواب تقديما للاقتراحات برغبة في هذا الفصل النائب هادي الحويلة إذ قدم 87 اقتراحا برغبة يليه النائب جاسر الراجحي بـ 71 رغبة ثم النائب فيصل القضيبي بـ 64 رغبة.

واحتلت المرافق والخدمات صدارة الاقتراحات بـ 133 اقتراحا فالمرور بـ 99 اقتراحا ثم التعليم بـ 89 اقتراحا ثم الرعاية السكنية بـ 84 اقتراحا برغبة.

وكان عدد الاقتراحات برغبة في دور الانعقاد الأول 192 اقتراحا والثاني 216 والثالث 188 والرابع 149 والخامس 25 اقتراحا.

وأبرز الرغبات التي قدمها النواب هي: زيادة مرتبات موظفي الدولة على نحو يناسب الزيادة المطردة في تكاليف المعيشة والاهتمام بمرفق الصرف الصحي ودعم الوضع المالي للاتحاد العام لعمال الكويت وتعيين يوم الأول من مايو اجازة رسمية واقرار التفرغ النقابي وانشاء بيوت لذوي الدخل المحدود في بعض المناطق وتقديم قروض من بنك التسليف والادخار لاصحاب بيوت ذوي الدخل المحدود ليتسنى لهم اجراء الترميمات الضرورية بها وحظر عرض افلام الاجرام والمخدرات والمكسرات والافلام المثيرة للجنس والافلام التي تدعو إلى مفاسد الاخلاق في تلفزيون الكويت وصرف رواتب الكويتيين المتقاعدة كاملة واعادة نظام اضافة عشر سنوات للموظف الراغب في التقاعد وقبول جميع الكويتيين من الطلبة والطالبات الحاصلين على الثانوية العامة الراغبين في الالتحاق بجامعة الكويت من دون تقيد بنسب للقبول او توفير الاماكن الملائمة لهم بالمعاهد الفنيه التي يرغبون الالتحاق بها وتحسين اوضاع الكويتيين شاغلي مجموعة الوظائف الحرفية ومجموعة وظائف الخدمات وزيادة علاوة الابناء التي تمنح للموظفين الكويتيين إلى 25 د.ك عن الطفل الواحد من دون وضع حد أقصى لعدد الابناء الذين تصرف عنهم هذه العلاوة واعفاء اصحاب بيوت ذوي الدخل المحدود وبيوت الامير الراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح من الديون المستحقة عليهم لبنك التسليف والادخار واقرار بدل سكن لمقدمي طلبات مساكن ذوي الدخل المحدود والمتوسط لحين تسلمهم مساكنهم وانشاء جسور عبور مشاة ودوارات واشارات ضوئية وتوسعة شوارع في بعض المناطق وتثمين بيوت المواطنين الخاصة الذين لم يسبق لهم التثمين واجراء الترميمات الضرورية والتلبيس الداخلي بطبقة الطابوق الجيري لهذه البيوت على نفقة وزارة الاسكان وانشاء مكتب للجوازات ومكتب للمرور بجزيرة فيلكا والحاق بعض المجندين الذين انهوا مرحلة التدريب العسكري بأجهزة الشرطة والامن العام.

وتوفير كاتب عدل بمحافظة الاحمدي لاعداد الوكالات الرسمية وتوثيق العقود وان تمنح اقامه دائمة لكل عربي مسلم خدم البلاد باخلاص لمدة تزيد علي عشرين سنة اذا ما رغب في ذلك وقبول طلبات السكن المقدمة من الخريجين العزاب وفتح ملفات لهم ليتمكنوا من التمتع بأولوية التسجيل وزيادة المنحة التي تمنح عند الزواج إلى الفي دينار وزيادة القرض الذي يمنح عند الزواج إلى الفي دينار والاسراع في انشاء مصليات للنساء بالمساجد الجامعة في منطقة كيفان وانشاء 200 بيت من بيوت ذوي الدخل المحدود في جزيرة فيلكا لتلقي طلبات المواطنين بهذه المنطقة وان يتم شغل مناصب مختاري المناطق لا بطريق التعيين كما هو متبع حالا وزيادة مرتبات المختارين لتصبح 600 دينار شهريا بدلا من 350 دينارا ويمنع منعا باتا تدريب وتدريس الرقص بجميع انواعها واعفاء الايتام والعجزة والارامل من اصحاب بيوت ذوي الدخل المحدود من قيمة البيوت المستحقة عليهم الدولة والقروض الممنوحة لهم المتعلقة بمساكنهم واعفاء ذوي الدخل المحدود الذين حصلوا على بيوتهم منذ اكثر من عشر سنوات وتكويت الوظائف في شركة البترول الوطنية وخاصة في مصفاة الشعيبة ومنح قرض من بنك التسليف والادخار بمبلغ 15 الف دينار لأهالي البيوت ذوي الدخل المحدود وزيادة القروض السكنية من بنك التسليف والادخار من 36 الف دينار إلى 60 الف دينار وزيادة القروض الممنوحة للمواطنين من ذوي الدخل المتوسط بمقدار عشرة الاف دينار وانشاء مقر جديد لإداره الجوازات والجنسية والاقامة بمنطقة الأحمدي ويلحق المحققون ورؤساؤهم ورجال المباحث الجنائية في كل محافظة بالمحافظين ومدير الامن بالمحافظ دون الرجوع إلى الدوريات المركزية الرئيسية وعدم اقتطاع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اي مبلغ من المساعدة المستحقة والاستغناء عن ادارة الخبراء بوزارة العدل والسماح بمنح اجازة قيادة السيارات لعديمي الجنسية واعفاء المواطنين الكويتيين من تكاليف توصيل التيار الكهربائي إلى مساكنهم واقامة ناد لضباط الجيش مجهزا بمختلف الاجهزة والمعدات والملاعب والصالات الرياضية اللازمة لممارسة كافة الالعاب الرياضية وإعطاء الاولوية لطلبات افراد الجيش والشرطة عند توزيع المساكن وتثمين جميع مساكن المواطنين الخاصة غير المنظمة واعفاء اصحاب البيوت السكنية من دفع الرسوم التي تؤخذ منهم في حالات نقل الملكية ومساواة المجند بالعسكري العامل في صرف جميع البدلات.

رد خلال لقائه في برنامج بلا حصانة على من يصف استجوابات المجلس الحالي بغير المؤثرة

طنا: التوصيات التي تحقق إصلاحا حكوميا أفضل من طرح الثقة بالوزير

استضاف برنامج بلا حصانة على تلفزيون المجلس النائب محمد طنا في لقاء شمل جوانب اجتماعية وسياسية متنوعة كما ألقى النائب طنا الضوء على أهم أولويات مجلس الأمة التي تم إنجازها ورؤيته لمدى تعاون الحكومة مع أعضاء المجلس كما تطرق طنا للحديث عن مشاركتيه في انتخابات الأربعة أصوات والصوت الواحد وموقفه من كتلة المعارضة.

محمد طنا

الشارع السياسي احترم حكم الدستورية بخصوص الصوت الواحد والمعارضة أخطأت باستمرار المقاطعة

أعارض رفع الدعم لوجود بدائل أخرى والحكومة بلا رؤية اقتصادية ناجحة

وفي التفاصيل اعتبر النائب طنا أن تعاون السلطتين هو الأساس الذي يستند إليه في تحقيق الأولويات المشتركة بين مجلس الأمة والحكومة بما يحقق صالح المواطنين مؤكدا أن مجلس الأمة الحالي نجح في تحقيق التوازن بين التعاون المطلوب بينه وبين السلطة التنفيذية مع مراعاة عدم الإخلال بدوره التشريعي والرقابي من خلال محاسبة الوزراء المقصرين وإصعادهم إلى منصة الاستجواب.

وأثنى طنا في هذا الصدد على جهود سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الإصلاحية وتوجيهاته الدائمة إلى وزرائه للتعاون الجدي مع مجلس الأمة مشيرا إلى أن المبارك منح وزراءه كامل الصلاحيات التي تمكنهم من تطبيق الإصلاحات داخل وزاراتهم والجهات المرتبطة بها غير أن بعض الوزراء ليسوا على قدر المسؤولية واتضح من متابعة أدائهم وجود ضعف في هذا الأداء يعكس عدم قدرتهم على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وأضاف طنا أن هناك متابعة نيابية دقيقة لأداء جميع الوزراء وسوف يتم اتخاذ إجراءات حاسمة إذا استمرت الأخطاء في بعض الوزارات وسيصبح صعود وزرائها المنصة أمرا مستحقا في حالة استمرار أوضاع وزاراتهم بهذا التردي.

ومن جانب آخر أجاب طنا عن سؤال بخصوص إنجازه للأولويات التي أعلن عنها في بداية الفصل التشريعي قائلا: لقد قدمت 50 اقتراحا برغبة ووجدت تفاعلا حكوميا مع معظمها ومن أهمها المتعلق بنقل الحراج الذي يمثل عبئا كبيرا على منطقة الجهراء وأهلها وهناك تفاعل من وزير التجارة والعمل جار بالتعاون مع البلدية لتخصيص أرض لحراج السيارات بعيدا عن المنطقة كما أن العمل جار لإصلاح شبكة طرق محافظة الجهراء لافتا إلى أن المساهمة في حل قضية البدون من أولوياته خلال المرحلة المقبلة خاصة مع ما تمثله القضية من إحراج كبير للكويت في المحافل الدولية مشيرا إلى أن إهمال الحل الجذري لتلك القضية في الوقت الحالي والمماطلة فيها يلقي بأعباء كبيرة على الأجيال القادمة التي سنجرم في حقها إذا أحلنا لهم مثل تلك القضية والتي تزداد تعقيدا بمرور الوقت مع زيادة أعداد تلك الفئة. وقال معلقا: إذا لم نقبل اليوم بحلول لبضعة آلاف من فئة البدون فسنضطر غدا للتعامل مع القضية بما تشمله من مئات الآلاف.

الأوضاع الصحية

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي قال طنا إن القضية الصحية شهدت تطورا نسبيا في عهد مجلس الأمة الحالي ولا يستطيع أي محق إنكار دور المجلس في تحريك القضية من خلال متابعة إنهاء المستشفيات الجديدة في اسرع وقت والتي استمر العمل على إنشائها سنوات كما أن المجلس أقر قانونا متميزا من خلال إقرار التأمين الصحي للمتقاعدين والذي ينتظر البدء بتنفيذه خلال الأسابيع القليلة الماضية وسيستفيد منه ما يزيد على مائة ألف مواطن متقاعد وتم إدخال تعديلات عليه ليشمل ذوي الاحتياجات والأطفال مع وجود طموح للمجلس في أن يمتد التأمين ليشمل جميع المواطنين.

ومن جانب أخر أكد طنا ان الاستجوابات التي قدمها نواب المجلس الحالي قد حققت المطلوب وأن عدم الوصول إلى طرح الثقة ليس ضعفا من المجلس وإنما يعكس وعيا سياسيا كبيرا لأعضائه حول الهدف من الاستجواب وهو الإصلاح معتبرا أن ذلك دليل على عدم وجود استهداف لشخص الوزير أو وجود مصالح شخصية من وراء الاستجواب لافتا إلى أن خروج معظم الاستجوابات بتوصيات يقوم المجلس بدوره في متابعتها يحقق الهدف المنشود من تقديم الاستجواب.

وتابع: إن الوصول إلى طرح الثقة في الوزير المستجوب يعود بالأخير إلى قناعات كل نائب ولا توجد تجهيزات مسبقة لمسار الاستجواب وطريقة تفنيد الوزير لمحاور الاستجواب التي تحدد مساره من تقديم توصيات بالإصلاح أو طرح الثقة إذا ارتأى المجلس عدم قدرة الوزير على تنفيذ الإصلاحات أو الارتقاء بالوزارة أو إذا التمس النواب عدم جدية الوزير مؤكدا أن الجميع في قارب واحد وأن السلطتين بوجه عام على قناعة بأهمية أن يقوم كل عضو ومسؤول بدوره وأن يجتهد الجميع لتحقيق ما يصبو إليه المواطنون.

وأضاف في هذا الصدد إلى أن الاستجواب ليس سيفا مصلتا على رقاب الوزراء يعرقل عملهم وإنما هو وسيلة نيابية لتحقيق الإصلاح ضمن أدوات متدرجة مشيرا إلى قناعته بأهمية الاستجوابات كأداة وإن وصلت إلى حد تقديم استجواب في كل جلسة باعتبار أن صعود الوزير المنصة يوضح للشعب الكويتي أوجه التقصير ومن ثم يضع الوزير أمام مسؤولياته مشيرا في هذا الصدد إلى انه يتابع جهود وزيرة الشؤون في إنجاز ما صدر عن المجلس من توصيات في جلسة استجوابه لها وقال إن الوزيرة نجحت في إصلاح بعض الملاحظات وإن كان يبقى أهم توصية المتعلقة بتعيين القياديين الذين نرى أنهم غير مؤهلين للقيام بدور قيادي مشيرا إلى منحها وقتا لمعالجة هذا البند ملوحا بإعادة استجواب الوزيرة إذا لم تقم بمعالجته.

قضية الدعوم

أما عن قضية رفع الدعوم فأكد طنا معارضته توجه الحكومة لرفع الدعم عن الموطنين مشيرا إلى انها تملك أكثر من حل لمواجهة عجز الميزانية من دون اللجوء إلى رفع الدعم وانتقد في هذا الصدد ما اعتبره عجزا من الوزراء في ترشيد الإنفاق بالصورة السليمة داخل أروقة وزاراتهم وتحميل المواطن فاتورة انخفاض اسعار النفط.

وأضاف معلقا في هذا الصدد: أوجه ترشيد الإنفاق الحكومي كثيرة وبتطبيقها يمكن تحقيق وفر أكبر بكثير من المزمع تحقيقه من خلال رفع الدعوم غير أن ذلك يحتاج إلى رجال دولة من طراز عال يملكون فكرا اقتصاديا وحلولا حقيقية لتلك الأزمة من دون المساس بالمواطنين.

وتابع معلقا: إن الكهرباء تباع للمراكز التجارية والمولات العملاقة بنفس السعر الذي تباع به للمواطن وهو فلسان وكذلك للقسائم التجارية في الشويخ الصناعية ويمكن للدولة رفع أسعار الكهرباء على تلك الجهات كما نعيد التأكيد أننا بحاجة إلى حكومة تمتلك رؤية واضحة لتعويض عجز الميزانية وتنويع مصادر الدخل مثلما هو حاصل في الدول الخليجية المجاورة التي استطاعت إنتاج صناعات نفطية وغير نفطية تمكنت من خلالها تقليل الاعتماد على الدخل النفطي في حين أن الكويت مكانك راوح في هذا المجال.

وانتقد طنا توجه الحكومة إلى وقف البعثات الخارجية وقال معلقا: إن البلاد تبنى على سواعد الشباب المتعلم والمثقف ووقف البعثات الخارجية خطأ حكومي جسيم يناقض توجه الدولة بتأسيس الشباب للقيام بدورهم في بناء البلد وتنويع مصادر دخلها.

ومن جانب آخر تحدث طنا عن جانب من حياته المهنية والسياسية بدءا من العمل الرياضي ثم التعاوني والعسكري معتبرا أن رئاسته لجمعية الجهراء التعاونية في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي قد ساهمت في صقل أدائه وخبراته ووفرت له دائرة واسعة من العلاقات مع المسؤولين نافيا ما يدعيه البعض من استغلال عمله مديرا لأمن الجهراء في إعداد قاعدة جماهيرية استعدادا لمرحلة الترشح لمجلس الأمة مؤكدا أن المتابع لعمله في مديرية أمن مبارك الكبير يدرك أنه لا صحة لذلك وأن خدمة الموطنين وتسهيل إجراءاتهم وفقا للقانون ينطلق من إيمان كامل بأن ذلك جزء من واجب المسؤول وليس تفضلا على المواطن أو لتحقيق أهداف شخصية.

خطأ المعارضة

وبسؤاله عن سبب خوضه انتخابات الصوت الواحد برغم معارضته لها قال طنا: لقد خضت الانتخابات وفقا لنظام الأربعة أصوات وكنت قريبا من النجاح غير أن قلة الخبرة السياسية لعبت دورا في عدم الوصول وكنت أوافق كتلة المعارضة في توجههم وامتنعت عن خوض الانتخابات في بداية تطبيقه لكنه تراجع بعد حكم المحكمة الدستورية بتحصين هذا النظام معتبرا أن ذلك يوجب على الجميع احترام الحكم الذي يعتبر احتراما للدستور الذي تتمسك به الأغلبية ونقلت لهم في أحد الاجتماعات رأيي بضرورة خوض الانتخابات بعد هذا الحكم وبعد رفضهم قررت الاحتكام إلى قواعدي الانتخابية التي شجعتني على خوض الانتخابات وقد تم معربا عن اعتقاده بصحة تلك الخطوة وقال إن الأغلبية قد أخطأت كثيرا بعدم خوض الانتخابات بعد حكم الدستورية غير أن الشعب كان واعيا بالمجريات السياسية ومدركا أن الوضع اختلف بعد تحصين الدستورية للصوت الواحد وبناء على هذا الوعي فقدت الأغلبية الزخم الذي كان موجودا قبل صدور حكم الدستورية.

تكميلية الثالثة

34 مرشحا بينهم امرأتان يخوضون الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة يوم 20 من الشهر الجاري ويدلي 81.318 ناخبا وناخبة بأصواتهم في 94 لجنة موزعة على 20 مدرسة بالدائرة.

الطاحوس يطالب بتحرير السلطة القضائية من تبعية الأعلى للقضاء

أسامة الطاحوس

قال مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية 2016 أسامة يوسف الطاحوس إن الواقع السياسي في الكويت انعكس على كافة قطاعات الحياة الأخرى من اقتصادية واجتماعية وغيرها.

وأضاف الطاحوس بأن من أهم الإجراءات التي يجب دراستها ومواءمتها مع الدستور الكويتي فصل السلطات عن بعضها بشكل واضح بحيث لا تشارك سلطة ما في عمل سلطة أخرى كما هو قائم الآن حيث إن السلطة التنفيذية تشارك في وضع القوانين في حين يجب عليها تنفيذها.

وبين الطاحوس أنه من المهم تحرير السلطة القضائية من كل الضغوط المعنوية المفروضة عليها من خلال تبعية المجلس الأعلى للقضاء لوزارة العدل وهي جهة تنفيذية وهو الأمر الذي ينفي عنها صفة الاستقلالية الكاملة ويوحي بنوع ما من التبعية على الرغم من نزاهة القضاء الكويتي.

وأشار الطاحوس إلى ضرورة نيل الثقة لأي حكومة من قبل مجلس الأمة وفقا للبرنامج الحكومي المقدم خلال فترة دستورية معينة كما هو معمول به في أعرق الديموقراطيات في العالم وهو ما يعطي الحكومة حيزا أكبر من المصداقية ويمنع حالات التأزم لأن المجلس سيقوم بمحاسبة الحكومة على أساس واضح ضمن أطر زمنية محددة بعيدا عن الضبابية السائدة حاليا. ومن المعروف أن اختيار سمو ولي العهد من حق سمو الأمير حصريا ولكنه يحتاج أيضا لمصادقة مجلس الأمة فالأحرى بأن تخضع الحكومة أيضا لهذا الإجراء لما فيه من مصلحة وطنية وتوافق بين الأطراف.

وأكد الطاحوس أهمية الاستخدام الإيجابي لكل الأدوات الدستورية المتاحة للنواب واتباع طريقة المراحل وعدم القفز إلى الأدوات النهائية مثل استخدام الاستجواب فورا دون مبرر علما بأن الاستجواب حق دستوري للنواب ولا يمكن لأحد أن يقول غير ذلك ولكن هذه الأداة الدستورية هي مرحلة متقدمة من خطوات يجب أن تسبقها كالتنبيه والسؤال وهي أداة بناء وليست أداة هدم أو تهديد بيد النائب ضد الحكومة. وفي حال وصول الاستجواب إلى استحقاقه الصحيح يتوجب على الوزير المستجوب الوقوف أمام المجلس وتوضيح وجهة نظره والدفاع عن أدائه وليس الأمر هنا غالبا أو مغلوبا بل هو أداء لواجب من الطرفين.

وختم الطاحوس موضحا أن إصلاح الوضع السياسي هو أساس لإصلاح كافة قطاعات الدولة الأخرى والدولة الرائدة هي الدولة التي تبني جميع دوائرها وقطاعاتها على أسس سياسية حكيمة وقوية دون أن يطغى الملف السياسي على بقية الملفات أو أن يهمشها.

الكوح يدعو إلى تنفيذ القوانين الصادرة لتوفير حياة كريمة للمواطنين

المحامي سليمان الكوح

شدد مرشح الدائرة الثالثة المحامي سليمان الكوح على أهمية أن تقوم الدولة ممثلة بالحكومة بتطبيق كافة القوانين والتشريعات التي أقرها المجلس والتي من شأنها توفير حياة كريمة للمواطنين.

وأضاف ان هناك قوانين متعلقة بالشأن الاقتصادي والمالي وما يتعلق بالتعليم والصحة من أجل الارتقاء بالرعاية المستحقة والواجبة تجاه جميع الفئات كل ذلك قد تم اعداده وانجازه وبانتظار اقراره من الحكومة داعيا إلى سرعة إنجاز المشاريع لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار في البلد.

واشار الكوح إلى ان على جميع وزارات الدولة تطبيق القوانين التي شرعها البرلمان الحالي أو البرلمانات السابقة والتي تصب في مصلحة المواطنين بالتساوي بالوظيفة وغيرها من الخدمات الممنوحة لهم بقوة القانون.

وأكد ان على الحكومة القيام بواجبها تجاه المواطن بأن تكون حكومة عدل ومساواة ولا تكيل بمكيالين أيا كان الحال وإذا كان هناك بعض المشكلات السياسية في الزمن السابق فاليوم نحن نعيش فترة هدوء سياسي يجب على الدولة أن تستغله في إصلاح الخلل في إدارة البلد بشكل أفضل.

وقال الكوح ان العدل والمساواة يضمنان أمن المجتمع واستقراره ويجعلان كل الفئات تعطي كل ما عندها بلا إحساس بالغبن أو الظلم أو عدم المساواة.

البطالة المقنعة ساهمت في إنهاك الاقتصاد الوطني

عبدالوهاب الأمير: الدولة توظف حوالي 80 في المئة من القوى العاملة دون تخطيط واضح

قال مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية 2016 عبدالوهاب فهد الأمير إن البطالة المقنعة مشكلة كبيرة وضاغطة على القضية الاقتصادية برمتها حيث إن هذه البطالة تستنزف جزءا كبيرا من باب الرواتب في القطاع الحكومي إضافة إلى تعطيل نسبة كبيرة من الإنتاجية التي يمكن أن تقوم بها شريحة البطالة المقنعة من الموظفين والتي يمكن أن تكون رافدا مهما وحيويا للاقتصاد الكويتي وخاصة في هذه المرحلة.

وأضاف الأمير أن الدولة توظف في مؤسساتها حوالي 80 % من القوى العاملة دون تخطيط واضح ودون وضع أي أهداف اقتصادية تنتج عن هذه العملية المتخبطة مؤكدا أن سياسة التوظيف هذه غريبة وغير موجودة في الدول الأخرى وتكاد الكويت ودول قليلة أخرى تنفرد بها كسياسة عامة لاستيعاب المواطنين كموظفين دون فائدة.

وبين الأمير أن جهات رقابية عالمية أصدرت في دراسة لهذه الظاهرة في الكويت بأن عمل الموظف الحكومي لا يتجاوز 22 دقيقة بسبب ظاهرة البطالة المقنعة وهو رقم مخيف إذا نظرنا إليه من ناحية المقارنة بمنطق الربح والخسارة والإنتاجية مشددا على ضرورة الانتباه واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة القاتلة للاقتصاد والإبداع.

وشدد الأمير على أن جزءا كبيرا من مشكلة البطالة المقنعة يمكن أن يتم حله من خلال تشجيع القطاع الخاص وإعطائه ما يستحقه من أهمية لاستيعاب هذه البطالة وتحويلها من شريحة سلبية وعالة على القطاع العام إلى شريحة منتجة ومبدعة.

كما أكد الأمير ضرورة وضع استراتيجية واضحة لهذا الانتقال ويكون من ضمنها تصحيح التركيبة السكانية ومعالجة مخرجات التعليم بشكل عادل ودعم متوازن لإنجاح سياسة مشاركة القطاع الخاص والذي يكون من خلال خصخصة كثير من المؤسسات الحكومية في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية دون استثناء أي قطاع.

وختم الأمير مشددا على أن حل القضية الاقتصادية لا يقتصر على حل مشكلة البطالة المقنعة فقط، على الرغم من أهميتها الكبير ولكنه سلة إجراءات متكاملة ومتناغمة تغير مسار العمل الاقتصادي في الكويت من خلال التنويع الاقتصادي ودعم القطاع الخاص وفتح آفاق جديدة من خلال تشريعات وقوانين اقتصادية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي معا.

عبد الوهاب الأمير

تكميلية الثالثة

34 مرشحا بينهم امرأتان يخوضون الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة يوم 20 من الشهر الجاري ويدلي 81.318 ناخبا وناخبة بأصواتهم في 94 لجنة موزعة على 20 مدرسة بالدائرة.

البغلي: سأسعى جاهدا لإنصاف المرأة

م. هشام البغلي

أكد مرشح الانتخابات التكميلية م. هشام البغلي ضرورة اشراك المرأة الكويتية في صناعة القرار السياسي والاقتصادي من خلال الاستماع لصوتها وتوجيه الجهود لحل كافة المشاكل التي تتعرض لها مشيرا الى ان المرأة عنصر اساسي في المجتمع ولها دور كبير ما يستوجب عدم تهميشها خاصة في القضايا والقوانين التي يصدرها مجلس الأمة.

وذكر البغلي في تصريح صحافي ان هناك لجنة برلمانية خاصة معنية بالمرأة في مجلس الامة ومن ثم يجب ايصال صوتها تجاه أي قضية او مقترح يمسها أو يمس اسرتها للاخوة الاعضاء من خلال هذه اللجنة لافتا الى ضرورة انصافها واقرار التشريعات المناسبة لها كالتي تدعم حصولها على كافة حقوقها وامتيازاتها الدستورية اسوة بالرجل وتفعيل عمل اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون المرأة لاصدار القوانين والتشريعات المنصفة للمرأة

وبين البغلي انه يضع قضايا المرأة ضمن اولوياته وسيسعى جاهدا لانصافها بالقانون فالمرأة الكويتية أثبتت قدرتها وتميزها في الكثير من المجالات والحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة عن هذا الخلل وتجاهل قضاياها وعدم انصافها كما ان مجلس الامة هو الآخر مسؤول عن استمرار تهميش دور ومكانة المراة مطالبا بضرورة اعطاء هذا الملف الاولوية لدى مجلس الامة ومناقشة كافة الحقوق والمشاكل الخاصة بها وصولا لاقرار التشريعات الملائمة لها ولأسرتها.

الخميس: علينا جميعا تفتيت أي محاولات لضرب وحدتنا

علي الخميس

قال مرشح الانتخابات التكميلية للدائرة الثالثة علي الخميس ان الحكومة يجب أن تنتبه لما يحيط الكويت من مخاطر وان الوطن والمواطنين هم المسؤولية الأولى للحكومة التي يجب أن تنتبه لها خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية وما صاحبها من تصاعد وتيرة الأحداث وكون الكويت طرف فاعل في كافة ما يحدث في المنطقة من تحركات مما قد يكون له انعكاسات مختلفة بالداخل.

وناشد الخميس الحكومة وأجهزة الأمن المعنية بضرورة أخذ الحيطة والحذر وردع كل من قد تسول له نفسه المساس بأمن الكويت أو العبث بنسيجها الإجتماعي المنسجم منذ سنين أو التعرض للرواسخ التي جُبلنا عليها خاصة أن أعداء الكويت يتربصون لأي ثغرة قد ينفثون من خلالها سموم الفتن الطائفية أو الاجتماعية مؤكدا أن الكويت بتاريخها الاجتماعي والسياسي كانت أقوى من أي محاولات بائسة ويائسة لإثارة الفتن بكافة أشكالها وستظل كذلك دوما بإذن الله.

وأوضح الخميس أننا جميعا مواطنين ونوابا وحكومة أمام مسؤولية وطنية كبرى بضرورة العمل متكاتفين لتفتيت أي محاولات شيطانية قد يسعى لها البعض لضرب وحدتنا أو أمننا موضحا أن أمن الكويت لا يقبل المساومة أو التراخي وأننا حاليا نعيش أجواء مشحونة بسبب الأحداث في عدة دول قريبة أو جارة ونحن كدولة معنيين بكافة ما يحدث حولنا لذلك فمن الضروري أن تنتبه الأجهزة الأمنية وتكون على قدر مسؤوليتها الوطنية في حماية أمن الوطن والمواطنين.

وشدد مرشح الدائرة الثالثة علي الخميس أن تسارع الأحداث في المنطقة سواء ما تشهده العراق أو اليمن أو المتغيرات الأخيرة في سوريا يجعلنا بحاجة مضاعفة الى الانتباه واليقظة وأخذ الحيطة والحذر.

الكندري يدعو لإعادة النظر في فلسفة التوظيف

المحامي عبدالله الكندري

دعا مرشح الدائرة الثالثة المحامي عبدالله أحمد الكندري إلى إعادة فلسفة التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص لاسيما مع ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت وفقا لآخر إحصائية صادرة من الإدارة العامة للإحصاء 17 ألف عاطل وعاطلة عن العمل والحكومة مكانك سر مؤكدا أن هذا الاعتراف الحكومي ينذر بكارثة مستقبلية إن لم يتم التعامل معه تعاملا جديا لاحتوائه.

وشدد الكندري خلال لقائه الصحفيين يوم أمس الأول في مقره الانتخابي بمنطقة العديلية على ضرورة البدء بعملية التكويت في القطاع الخاص وسن قوانين مرنة تساهم في توفير فرص عمل جديدة لافتا إلى أهمية أن تتوجه الدولة لتأسيس شركات استثمارية وصناعية وعقارية ذات طابع خاص واستقلالية وميزانية خاصة يكون هدفها الرئيسي تنويع مصادر الدخل وإشراك تلك القطاعات في التنمية وإنهاء أزمة البطالة.

وبين الكندري أن حجم البطالة الحالي للمتعطلين عن العمل ارتفع من 15154 متعطلا عام 2014 إلى 17269 متعطلا عام 2015 وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 14.0 % حيث ارتفع عدد المتعطلين بين الذكور من 2669 إلى 3236 وكذلك ارتفاع عدد المتعطلين بين الإناث من 12485 إلى 14033.

ومن جانب آخر لفت الكندري إلى ضرورة الابتعاد عن الاستثمار في المشروعات الاستهلاكية داعيا الحكومة للالتفات نحو تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبني المشاريع التنموية التي تفيد الوطن وتخلق فرص عمل ودورة اقتصادية متجددة.

وقال إنه لابد من توجيه الاقتراض إلى الاستثمار وليس للاستهلاك ولذلك نرفض مبدأ الدفع بالمشروعات الاستهلاكية مع التشديد على دعم المشاريع الاستثمارية التي تدفع بعجلة التنمية وتعزز الوضع الاقتصادي مؤكدا أن المرحلة المقبلة تحتاج فعليا لانطلاقة حقيقية وجادة خاصة في دعم تلك المشروعات للإسهام في مواجهة الاختلالات الاقتصادية.

الضويحي: تشجيع الاستثمار الأجنبي ضرورة ملحة

عبدالله الضويحي

أكد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية عبدالله فهد الضويحي ان تنشيط الاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الاجنبي والوطني هي على رأس الاولويات والحزم الاقتصادية التي ستكون باكورة اقتراحاته النيابية في حال تشرف بتمثيل الأمة.

وقال الضويحي في تصريح صحفي اكد اهمية الحفاظ على ثروات البلاد لا سيما النفط وان نضع الخطة والتركيز على مجال المشروعات المتعلقة في الجوانب النفطية ونخلق محاور في مختلف المجالات الاستثمارية إذ يمكن لرواد الأعمال والتجارة أن يحصلوا على خدمات أكثر مثل الإرشاد والتمويل فانخفاض اسعار النفط يدعونا الى اعادة النظر في المشاريع الاقتصادية عموما حيث يتطلب الامر ان نتوسع في بناء وتشغيل الوحدات والمصافي النفطية وندفع في اتجاة اقرار القوانين المتعلقة في هذا الجانب.

واشار الضويحي الى ان الحكومة عليها ان تضع الخطط عبر اللجنة الاقتصادية الوزارية ومؤسسة البترول الوطنية في رسم سياسة مستقبلية تراعي نظر ما تعيشه الدول من انخفاض اسعار النفط وماهي الخطط التي خرجت بها اللجان المختصة سواء في مجلس الوزراء أم مجلس الامة في هذا الجانب.

واضاف الوضع الاقتصادي حذر منه خبراء الاقتصاد في العالم منذ فترة ليست بالبسيطة لذلك على اعضاء السلطتين خاصة اعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الامة ان يصبوا اهتمامهم نحو رسم السياسات الاقتصادية الواجبة في ظل هذة الظروف التي تعاني منها الكويت وذلك يتطلب وضع خطط لمعالجة سوء الادارة ورسم السياسات الاقتصادية والتنموية والابتعاد عن الاستمرار في استخدام الاستراتيجيات القديمة التي كانت صالحة في الماضي وتطبيقها على الواقع الحاضر دون تغيير علما بأن الاساس في نجاح الادارة والخطط الاقتصادية هي المرونة في التعامل مع الظروف والمعطيات وقدرتها على التغير وفقا لزمان والمكان.

أبل: الرعاية السكنية ملتزمة بجدول التوزيعات خلال السنة الحالية

أكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر أبل التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بجدول التوزيعات خلال السنة الحالية كما هي الحال في السنة الماضية عندما وزعت 12 ألف وحدة سكنية.

وقال أبل في تصريح للصحافيين على هامش حفل تكريم قياديي المؤسسة إن المؤسسة تحرص على توفير الرعاية السكنية للمواطنين بتوجيهات من سمو أمير البلاد وذلك وفق الانظمة والقوانين المطروحة وحسب مشاريع التنمية.

وأوضح أن المؤسسة تعمل جاهدة لتوفير السكن للمواطنين من خلال قياديها وعبر خطط تنموية مدروسة ومحكمة مشددا على أهمية مواصلة العمل لتطبيق خطط التنمية الاسكانية وتخطي العقبات والصعوبات التي قد تعترض مسيرة التنفيذ في اي مرحلة من مراحل التنمية.

الوزير أبل يلقي كلمته في حفل التكريم

وأشار إلى ضرورة عمل (السكنية) بعقلية منفتحة والاستفادة من تجارب وخبرات القياديين السابقين ونقلها الى جيل الشباب الذي يعول عليه كثيرا بمواصلة الجهود لحل ومتابعة القضية الاسكانية.

وذكر أن هذا التكريم هو لرواد المؤسسة الذين ساهموا بدور كبير لايصالها الى مراحل متقدمة ومهنية خاصة أن قضية الاسكان تحتاج لكثير من الجهد والوقت ولعمل مؤسساتي مبني على فترات زمنية طويلة. من جانبه قال المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بدر الوقيان في كلمته خلال الحفل إن بصمات قياديي المؤسسة السابقين مازالت وستبقى على خريطة انجازاتها لما قدموه من تطوير لأدائها في التخطيط والتصميم والتنفيذ والاسراع في انجاز الوحدات السكنية وتقليل فترات الانتظار للمواطنين.

وأكد الوقيان حرص المؤسسة على تنمية الموارد البشرية لاعداد وتأهيل الكوادر الوطنية الكويتية بإدارة المشاريع بشكل مباشر.

البيئة: على محطات الوقود الالتزام بالاشتراكات البيئية

أكدت الجمعية الكويتية لحماية البيئة ضرورة التزام محطات الوقود بالاشتراطات والمعايير البيئية وتحقيق أعلى معايير الأمان بخصوص خزاناتها عبر اختبار خط الأنابيب لتفادي أي تسرب يؤثر سلبا على البيئة والمجتمع.

وقال الأمين العام للجمعية م. عبدالأمير الجزاف لكونا انه اعد دراسة ركزت على أن العديد من المشكلات البيئية تسببها محطات الوقود إن لم تلتزم باشتراطات ومعايير معينة مما يوجب توخي الحذر والتحقق من سلامة خطوط الأنابيب من التلف وعلاجها لتفادي أي مشكلة بيئية.

وأوضح الجزاف أن المشكلات البيئية التي يمكن أن تسببها محطات الوقود هي الانبعاثات الغازية الصادرة عن عملية التعبئة والمخلفات السائلة الناتجة عن الانسكابات البترولية فضلا عن مخلفات غسل السيارات الملوثة بالزيوت ومخلفات صلبة كالبراميل والعبوات التي تصف من بين المواد الخطرة.

وقال إن محطات الكويت المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد ملتزمة بأعلى معايير الأمن والسلامة وبالاشتراطات البيئية التي وضعتها الجهات المعنية في الدولة وعلى رأسها الهيئة العامة للبيئة إذ تتجنب المؤسسات والشركات الوطنية العاملة في هذا المجال التأثير السلبي على البيئة والحرص على عدم إلحاق الضرر بالبيئة والمحافظة على الصحة العامة.

وأشار الجزاف إلى أن المشاريع التي طبقتها محطات الوقود فعليا التزاما بالمعايير البيئية منها نظام (راجع الأبخرة) الذي يتولى إعادة الأبخرة الناتجة عن تعبئة الوقود للمركبات إلى خزانات الوقود مما يقلل ويحد من انبعاث تلك الأبخرة في الجو ومن ثم تحدث تلوثا هوائيا ضارا.

الصبيح: قانون الجمعيات الجديد ينظم العمل المدني ولن يقيده

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح إن القانون الجديد لجمعيات النفع العام يهدف إلى تنظيم العمل المدني وليس تقييده وإن القانون سيعود بالنفع على الجميع مع الأخذ بعين الاعتبار كل التجارب العملية على مدى السنوات الماضية وفق القانون القديم.

وأوضحت الصبيح في كلمة خلال الاحتفال الذي نظمه التحالف المدني لتعزيز التعايش السلمي ونبذ العنف بعنوان (تم يا وطن) مساء امس الاول في حديقة الشهيد أن القانون سيشمل جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية والفرق التطوعية مبينة أن 26 جمعية زودوت وزارة الشؤون بملاحظاتها حول القانون الجديد وسيتم دراستها بعناية واهتمام حيث سيؤخذ بعضها بعين الاعتبار بما يتماشى مع ما تسمو اليه الوزارة.

وشددت الصبيح على أن الكويت ممثلة بوزارة الشؤون تولي اهتماما كبيرا بمنظمات المجتمع المدني كشريك في التنمية جنبا الى جنب مع القطاعين الحكومي والخاص مشيرة إلى أن هذا الاهتمام يتمثل في تسهيل اجراءات اشهار هذه المنظمات وفق الضوابط والقوانين المعمول بها. ولفتت إلى أن عدد الجمعيات المشهرة يبلغ 118 جمعية نفع عام الى جانب طلبات اخرى تنتظر الإشهار ما يعد دلالة على ثقة الحكومة في مثل هذه الجهود التطوعية.

الصبيح خلال احتفال التحالف المدني في حديقة الشهيد

وقالت الصبيح ان هذه الاحتفالية التي اجتمعت على تنظيمها عشر جمعيات نفع عام خير دليل على حرص هذه المنظمات على العمل الوطني والمجتمعي وتعزيز القيم الوطنية النبيلة التي تعد نموذجا يحتذى به.

وبينت أن منهج الكويت الذي خطه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح (قائد العمل الانساني) يحث على تعزيز التعايش السلمي والتكاتف لحماية الوطن من تداعيات الفتن والتشرذم.

واوضحت ان الظروف التي تمر بها المنطقة والعالم بما فيها من مخاطر وتحديات جسام تتطلب مضاعفة الجهد من اجل تعزيز الوحدة الوطنية والتعاون والتعاضد والتآلف ونبذ العنف والتآخي والتنسيق المشترك لايصال رسالة مفادها ان الكويت بلد المحبة والسلام والأمن والاستقرار.

من جانبها أكدت الأمين العام للتحالف المدني لتعزيز التعايش السلمي ورئيس مجلس إدارة الرابطة الوطنية للأمن الأسري (رواسي) د. خديجة المحميد ان القيم التي تجسدها احتفالية (تم يا وطن) نابعة من الإيمان بالمواطنة التي تعطي القيمة لكل إنسان عاش على تراب الوطن وأخلص له لافتة إلى أن هذه القيم تحتاج الى ان تجسد في نماذج الاحتفالات الوطنية وبرامجها وأعمالها.

واوضحت ان التحالف المدني يمثل شبكة من 12 جمعية من جمعيات النفع العام يعمل على اعداد مسودة وثيقة وطنية لتعزيز التعايش السلمي لتساهم في علاج التطرف والعنف والحد من خطاب الكراهية في أوساط المجتمع.

وذكرت أنه المسودة ستعرض بعد انجازها على مؤسسات المجتمع المدني في مؤتمر عام لتضع بصمتها فيها وتساهم في ملكيتها ومن ثم اعتمادها بالتوقيع عليها ورفعها الى مجلس الامة لتشكل مساهمة مدنية تكافلية من مؤسسات المجتمع المدني لجهود الحكومة في صيانة الوحدة الوطنية وحماية المجتمع من التطرف.

إزالة 10 جواخير مقامة على أملاك الدولة في ارحية

جانب من الإزالات

قامت بلدية الكويت فرع محافظة الجهراء بحملة ميدانية لإزالة الجواخير المخالفة والمقامة على أملاك الدولة بمنطقة ارحية أسفرت عن إزالة عشرة منها.

وقالت إدارة العلاقات العامة في البلدية في بيان صحافي امس إن الحملة جاءت بناء على الشكوى التي تقدمت بها وزارة الأشغال العامة بغية وضع مناهيل في المنطقة حيث ترأس الفريق رئيس فريق الطوارئ في محافظة الجهراء علي القويضي وشارك فيها رئيس قسم الإزالات طارق القطان على منطقة ارحية أسفرت عن إزالة عشرة جواخير غير مرخصة.

وأشادت البلدية بتعاون بعض أصحاب الجواخير المخالفة في إزالتها طواعية مؤكدة تواصل الحملات التي يقوم بها قسم الإزالات في فريق الطوارئ للقضاء على كل الظواهر غير الحضارية بكل المناطق الواقعة تحت مسؤولية المحافظة.

قام بجولة تفقدية لمبنى مجمع محاكم الرقعي الجديد رافقه فيها وزير العدل يعقوب الصانع

المطاوعة: الأمير الراعي الدائم للقضاء والعدالة

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة أن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد هو الراعي الدائم للقضاء والعدالة وأشاد بالدعم والاهتمام غير المحدودين بمرفق القضاء ودور العدالة ومنها مبادرة سموه بتشييد مجمعي محاكم الجهراء والرقعي حيث تم إنجازهما في وقت قياسي بحدود الـ 20 شهراً.

جاء ذلك في تصريح أدلى به المستشار المطاوعة لكونا وتلفزيون الكويت امس عقب جولة تفقدية قام بها لمبنى مجمع محاكم الرقعي رافقه فيها وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع ورئيس الشؤون المالية والإدارية في الديوان الأميري عبدالعزيز اسحق.

وقال إن هذه الجولة التفقدية تأتي قبل الافتتاح الرسمي والتسلم النهائي وقد شملت الاطلاع على مرافق المجمع المصممة وفق أحدث الخصائص الهندسية والميزات العملية والمصنفة مشروعا صديقا للبيئة وهو مشروع متكامل من مختلف النواحي.

من جانبه قال الوزير الصانع إن مجمع محاكم الرقعي صرح قضائي كبير ومفخرة لنا في وزارة العدل لتحقيق طموحنا في تحقيق العدالة الناجزة.

وأكد الصانع أنه ليس بغريب على سمو أمير البلاد احتضانه هذا الصرح القضائي وهو الداعم للقضاء والسلطة القضائية والعاملين في السلطة القضائية والعدالة الناجزة.

وذكر أن إنجاز مسؤولي الديوان الأميري هذا الصرح القضائي الكبير في وقت قياسي يعتبر مفخرة مشيدا بدورهم الرائد في متابعة إنجاز هذا المشروع.

وبين أن مرحلة التشغيل الفعلية للمشروع ستتم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة بالتدرج عقب عملية نقل جميع إدارات وزارة العدل من المبنى القديم لمجمع محاكم الرقعي إلى هذا المبنى المتكامل لئلا تكون هناك إعاقة في عملية الانتقال.

ويقع مجمع محاكم الفروانية في منطقة الرقعي التي تضم العديد من الهيئات الحكومية والخدمية ومرافق رئيسية ويمتد المبنى الرئيسي على قطعة أرض مساحتها 8.225 مترا مربعا بإجمالي مساحة بناء لمبنى المحكمة تبلغ 94.760 مترا مربعا ومكون من 16 طابقا ودورا أرضيا وثلاثة سراديب هي مواقف للسيارات إضافة إلى غرف للخدمات ومرافقها.

ويحتوي المجمع أيضا على قاعة للمناسبات والمحاضرات ومرافقها وغرف العرض إضافة إلى غرف حجز للمتهمين بمساحات مختلفة علاوة على بعض المكاتب الإدارية وغرف الخدمات ومكاتب إدارية والخدمات القضائية من توثيق عقاري والتوثيقات الشرعية وإدارة تنفيذ وتنقسم بين المساحات الثابتة وأخرى ذات حلول تصميمية مرنة ومرافقها من غرف خدمات وملحقات وأماكن مخصصة للصلاة.

وتوجد في المبنى 80 قاعة محكمة بمرافقها روعيت فيها كل الاعتبارات والحسابات الصوتية وغرف للقضاة والمحامين وغرف للخدمات واستراحات للقضاة ومكاتب الادعاء العام ومكاتب الرسوم القضائية والخدمات.

ويعد مشروع مجمع محاكم الرقعي نموذجا عمليا تطبيقيا لنشر فكرة الحفاظ على الطاقة ومحاولة لتخفيض الحمل الكهربائي الأقصى خلال ساعات الاستهلاك القصوى حيث يعد من أنظمة المباني الذكية والمحافظة على الطاقة الكهربائية باعتماد الطاقة النظيفة والبديلة والتي تحافظ على البيئة.

وتم استخدام الطاقة الشمسية طاقة بديلة نظيفة باستخدام الألواح الشمسية المولدة للطاقة الكهربائية واستخدام الطاقة الحرارية للشمس في تسخين المياه ما يساهم في دعم شبكة الكهرباء الرئيسية المغذية للمشروع.

كما يتم استخدام نظام وحدات التبريد الموفرة للطاقة التي تعتمد الفكرة الأساسية لها في عملية بذل الطاقة في الفترة المسائية والتي تنخفض فيها درجات الحرارة ومعدلات استهلاك الطاقة الكهربائية في إنتاج كميات محسوبة من الثلج.

ويتم بناء على ذلك استرجاع تلك الطاقة بالفترة الصباحية وعند فترة الذروة لاستهلاك الطاقة الكهربائية عن طريق إذابة هذه الكميات المخزنة من الثلج واستخدامها بديلا للمياه المبردة المنتجة من وحدات تبريد المياه المركزية التقليدية.

ومن شأن هذا النظام خفض الحمل الأقصى في ساعات الاستهلاك القصوى ويساهم في خفض معدل الاستهلاك الكهربائي الذي يتم تطبيقه للمرة الأولى على هذا النطاق في الكويت بهذا المشروع الذي يعتبر نموذجا يحتذى به في أي من المشاريع المستقبلية.

ويحتوي المشروع أيضا على مبنى لمواقف السيارات تبلغ مساحة بنائه الإجمالية حوالي تبلغ 104 آلاف متر مربع ويعتبر من العلامات المميزة للمشروع.

وبذلك يكون مبنى مواقف السيارات الأول في العالم الذي يجمع نوعين مختلفين من المواقف الآلية وأخرى تقليدية بسعة إجمالية تبلغ 3000 موقف سيارة بمداخل منفصلة لكل منهما.

المطاوعة والصانع خلال الجولة التفقدية بمجمع محاكم الرقعي

الإحصاء والصناعة توقعان مذكرة تفاهم

ابرمت الإدارة المركزية للاحصاء الهيئة العامة للصناعة مذكرة تفاهم في مقر الأمانة العامة للتخطيط والتنمية.

وقالت المدير العام للادارة بالإنابة منى الدعاس في تصريح للصحافيين امس إن توقيع المذكرة يأتي في إطار مسؤولية (الإحصاء) تجاه العمل التنموي بهدف تسهيل إجراء مسوح إحصائية للمنشآت الصناعية وقواعد بيانات التجارة الخارجية والمرافق الإحصائية للبلاد.

وأضافت الدعاس أن هذه المذكرة تؤسس للعمل المشترك بين الجهتين حيث تكمن أهميتها في تسمية ضباط اتصال دائمين من كلا الجانبين إضافة إلى تحديد آليات الاتصال المباشرة ما يسهل جريان المعلومات والبيانات جريانا أكثر يسرا وسهولة.

وذكرت أن الانتقال بين القواعد والبيانات المشتركة سيكون مباشرا من خلال الربط الآلي للاحصاء والهيئة العامة للصناعة مشيرة إلى توفر تفاصيل بين قواعد بيانات الصادرات والواردات والمصنف دوليا ما يسهل استخدامها بين الجهتين.

وأوضحت الدعاس أن مدة المذكرة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وقد يتم إدخال بعض البنود الإضافية عليها بما يخدم المصلحة العامة.

وذكرت أن (الإحصاء) سعت في السنوات الأخيرة إلى توقيع مذكرات تفاهم هو والعديد من الجهات الحكومية التي كان لها الأثر الكبيرة على آلية العمل الإحصائي لجهة سهولة انتقال البيانات بسهولة ودقة مشددة على أن الإدارة هي المرجع الوحيد للدولة بهذا الشأن وفق القانون.

الكويت تستضيف ندوة حول التطبيقات النووية

تبدا اليوم الاثنين تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وبمشاركة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا امانو ندوة التطبيقات النووية من اجل التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي ستركز على تكثيف التعاون القائم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال التطبيقات النووية السلمية.

وأعلن سفير الكويت لدى النمسا وممثلها الدائم لدى المنظمات الدولية صادق معرفي ان الندوة تهدف الى ابراز عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول الاعضاء على استخدام العلوم والتكنولوجيا استجابة لتحديات القرن الـ21 في مجالات حيوية كالغذاء والزراعة والصحة البشرية وادارة الموارد البيئية.

تكريم تركي للراحل جاسم الخرافي

تنظم وكالة غرب البحر الأبيض المتوسط التركية للتنمية (باكا) حفل تكريم لفقيد الكويت رئيس مجلس الأمة السابق جاسم محمد الخرافي في مدينة أنطاليا التركية برعاية وحضور والي أنطاليا معمر توركر، وذلك يوم الخميس المقبل الموافق 18 فبراير الجاري، حيث سيشهد الحفل حضور عدد من كبار الشخصيات التركية، من بينها محافظ أنطاليا مندريس تورل، والأمين العام لوكالة (باكا) محمد سري اوزين، ورئيس جمعية أعمال أنطاليا عبدالله اردوغان، ورجال أعمال أتراك، وجمهور نخبوي، ووسائل الإعلام التركية، ويحضره ممثلاً عن أسرة المرحوم جاسم محمد الخرافي نجله إياد جاسم الخرافي .

ويأتي تنظيم وكالة (باكا) لهذا التكريم تحت رعاية والي أنطاليا تقديراً لجهود الراحل الكبير، وإسهاماته الجليلة، ونشاطاته الإقليمية والدولية، لا سيّما مع الجمهورية التركية التي كانت آخر محطات الفقيد.

ويهدف التكريم إلى تسليط الضوء على مآثر الراحل جاسم محمد الخرافي ومناقبه العالية، إضافة لاستذكار خدماته الجليلة التي قدمها لوطنه الكويت عبر مسيرة حافلة بالعطاء، ونشاطاته المشهودة على المستويين الإقليمي والدولي، وإلى تعريف الجمهور التركي ورجال الأعمال الأتراك بشخصيته ، وما قدمه من إسهامات في النهوض الاقتصادي، ونشر رسالة السلام والوحدة والأخوّة بين الشعوب، وإبراز نموذج التنمية الإقتصادية لأسرة الخرافي عبر عقود من الزمن حول العالم.

وفي هذا الصدد، أعرب نجل الراحل الكبير وممثل أسرة الخرافي في التكريم إياد جاسم الخرافي، في تصريح صحافي، عن بالغ تقدير أسرة المرحوم جاسم محمد الخرافي، وشكرها إلى كافة القائمين على تنظيم هذا الحدث الدولي وعلى ما قاموا به من جُهود وإعداد له، متضرعين إلى الباري جلّ وعلا أن يحقق أهدافه المنشودة.

وقال إياد الخرافي، إن المغفور له -بإذن الله تعالى- جاسم محمد الخرافي كان نموذجاً من رجالات الكويت الأوفياء الذين ساهموا في نهضة البلاد، كما كان عنصرا مشهوداً له بالإتزان طيلة العهد الذي قضاه في حقل السياسة.

وأضاف أن فقيد الكويت ترك آثاراً بارزة على الصعيد الاقتصادي، فهو من عائلة عريقة في مجال التجارة، أثمرت العديد من الشركات التي ساهمت بدورها في بناء الوطن، وتوسعت أنشطتها وانتشارها في مختلف دول العالم، ومنها الجمهورية التركية التي كانت آخر محطات الفقيد قبيل وداعه الحياة الدنيا، منوها إلى أن هذا الحدث يأتي ليحفظ ذكريات صفحات ساطعة في تاريخ الكويت والعلاقة مع تركيا.

وأشار إلى أن نشاطات الراحل الكبير الخيرية لا تقل عن ذلك، فقد كان -طيب الله ثراه- مُساهماً مؤثراً في منظمات العمل الخيري محلياً ودولياً.

كما لفت إلى الأهمية التي تشكلها تركيا في المنطقة والتي تنبع من موقعها الحيوي الذي يتوسط الشرق والغرب، فضلا عن إحتلالها مكاناً مُميزاً للإستثمارات العالمية والخليجية، مثنياً في الوقت ذاته على العلاقات القائمة بين الكويت وتركيا وتطورها التاريخي، لا سيّما العلاقات الإقتصادية سواء على صعيد التبادل التجاري أو الإستثمارات أو على الصعيد السياحي.

وأكد إياد الخرافي ثقته بوجود العديد من الفرص لزيادة وتيرة هذا التعاون بين شركات القطاع الخاص بشكل عام ومجموعة الخرافي بشكل خاص، وفي أنطاليا تحديداً التي شهدت ثورة على الصعيد السياحي حين بدأت الإستثمارات فيها، وحوّلت التنمية والإستثمار المدينة إلى منتجع دولي يقصده الناس من شتى أنحاء العالم.

الراحل جاسم محمد الخرافي

انطلاق البرنامج التدريبي الثاني لحرس المجلس

تحت إشراف الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد خلف الوقيت انطلق أمس الأحد البرنامج التدريبي الثاني خلال السنة التدريبية 2016/2015 بعنوان النظام المتكامل لرفع مستوى المهارات والقدرات في فن التعامل مع الجمهور لعسكري حرس المجلس خلال الفترة من 14 فبراير إلى 17 مارس 2016 .

وقال الوقيت في تصريح صحافي إن هذا البرنامج يأتي بناء على توجيهات رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في إطار خطة تدريبية متواصلة تهدف لرفع كفاءة وأداء أفراد حرس المجلس.

وأضاف أن البرنامج التدريبي يتضمن أهم النقاط في فن التعامل مع كبار الشخصيات والجمهور وبناء فرق العمل داخل مجتمع الحرس ويهدف إلى تطوير الأداء لعسكري الحرس من خلال تحسين أسلوب التصرف في بعض المواقف والإرشادات الأمنية التي تواجه عملهم في مجلس الأمة . وفي ختام كلمته أعرب الوقيت عن امتنانه للبدء في تنفيذ سياسة التدريب التي تحظى باهتمام من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وتستند على رفع مستوى وكفاءة وتدريب الأفراد وإمدادهم بأحدث الوسائل للقيام بواجبهم على أكمل وجه . ومن المقرر أن يحاضر في البرنامج التدريبي كل من الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت ومستشار شؤون حرس مجلس الأمة د. مجدي عبد البصير .

جانب من المشاركين

اللواء خالد الوقيت

الوفيات

● **مليحة أحمد عاشور الإبراهيم، أرملة: عبدالرضا مندني، 64 عاماً، (شيعت)**، رجال: مسجد الوزان، تلفون: 99264482، نساء: صباح السالم، ق6، ش1، ج7، م19

● **شريفة مطر عبدالله الزاير، أرملة: محمد عبدالرحيم ابراهيم الفيلكاوي، 83 عاماً، (شيعت)**، رجال: بيان، ق6، ش4، م35، تلفون: 99140120، نساء: القصور، ق7، ش38، م65

● **عائشة حسن علي بوناشي، 81 عاماً، (شيعت)**، رجال: حطين، ق1، ش10، م55، تلفون: 99429544، نساء: عبدالله المبارك، ق1، ش105، م6، تلفون: 69959977 - 66037875

• غالب سالم محمد اللوغاني، 90 عاماً، (شيع)، صباح السالم، ق8، ش1، ج15، م24، تلفون: 66000591 - 66360363

● **رفعة شمروخ عقاب العدواني، زوجة: عبدالعزيز سعود الدخين العدواني، 37 عاماً، (شيعت)**، رجال: ديوان العداوين، العمرية، مقابل نادي التضامن، تلفون: 99670170، نساء: العارضية، ق2، ش5، م9، تلفون: 99610722 - 99881180

● **محمد زيد عبدالحسين الزيد، 58 عاماً، (شيع)**، رجال: الدعية، حسينية بوعليان، تلفون: 99530093، نساء: السالمية، ق10، ش يوسف البدر، الشارع الأول، ج1، الحسينية الهاشمية

● **سارة ناصر عبدالله الجبري، 76 عاماً، (شيعت)**، رجال: أبرق خيطان، ق5، ش الملك فيصل، ديوان ناصر الجبري، تلفون: 97662255، نساء: أبرق خيطان، ق5، ش ناصر الجبري، م95

● **هدوه دغيمان مبارك الخشاب، أرملة: صالح بن عقاب الخشاب، 79 عاماً، (شيعت)**، رجال: أشبيلية، ق1، ش10، م9، ديوان الخشاب، تلفون: 94000440، نساء: الروضة، ق1، ش16، م13

● **محمد حسن أحمد النجار، 89 عاماً، (شيع)**، رجال: حسينية الياسين، المنصورية، تلفون: 99802921، نساء: المنصورية، ق2، ش29، م3، تلفون: 22524452

● **خيرية حسين حيدر الصراف، 68 عاماً، (تشيع التاسعة صباح اليوم بمقبرة الصليبخات)**، رجال: حسينية عاشور، بنيد القار، نساء: صباحاً، المنصورية، ق2، ش يوسف الغنيم، ج24، م9، مساءً: الحسينية الزينبية (الشيرازي)، بنيد القار، تلفون: 99040987

إنا لله وإنا إليه راجعون

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع